187

فضل عصام المزيني

أوضاع قطاع غزة الاقتصادية والاجتماعية في ظل الحصار الإسرائيلي

دراسات استراتيجية



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أوضاع قطاع غزة
الاقتصادية والاجتماعية
في ظل الحصار الإسرائيلي

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

أنشئ مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية في 14 آذار/ مارس 1994، بوصفه مؤسسة مستقلة تهتم بالبحوث والدراسات العلمية للقضايا السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بدولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الخليج والعالم العربي. وفي إطار رسالة المركز تصدر دراسات استراتيجية؛ وهي سلسلة علمية مُحكمة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

دراسـات استراتيجيـة

أوضاع قطاع غزة الاقتصادية والاجتماعية في ظل الحصار الإسرائيلي

فضل عصام المزيني

العـدد 187

تصـدر عـن



مركز الإمـارات للدراسـات والبحـوث الاستراتيجيـة

محتوىٰ الدراسة لا يعبِّر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

الطبعة الأولى 2014

ISSN 1682-1203

النسخة العـــــاديـة: ISBN 978-9948-14-756-5

النسخة الإلكترونيـة: ISBN 978-9948-14-757-2

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

دراسات استراتيجية - مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص. ب: 4567

أبوظبي - دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: +9712-4044541

فاكس: +9712-4044542

E-mail: pubdis@ecssr.ae

Website: http://www.ecssr.ae

المحتويات

مقدمة

انتهجت إسرائيل على مدى سنوات احتلالها للأراضي الفلسطينية سياسة الحصار، وإغلاق المعابر، وتقطيع أوصال المدن بالمستوطنات والطرق الالتفافية والحواجز العسكرية؛ لتفكيك التواصل بين المدن والقرى الفلسطينية. وتحاول من خلال هذه الوسائل عقاب الفلسطينيين، وثنيهم عن التفكير في سُبل تحررهم من الاحتلال، وانتزاع حقهم المشروع في تقرير المصير، ودفعهم إلى البحث عن وسائل مؤقتة تضمن لهم العيش والبقاء على قيد الحياة، ولو في ظل ظروف قاسية، فيما تبقى إسرائيل هي المتحكم الرئيسي.

وازدادت سياسة الحصار حدة مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية "انتفاضة الأقصى" في 28 سبتمبر 2000؛ إذ قامت السلطات الإسرائيلية بتقطيع أوصال المدن، وحَدّت من قدرة الفلسطينيين على التنقل والحركة الداخلية، وقيّدت سفرهم إلى الخارج من خلال المعابر الخاصة بتنقل الأفراد. كما فرضت قيوداً على المعابر التجارية، وقلّصت كميات البضائع والسلع الأساسية التي تمر للسكان من خلالها. وفي منتصف عام 2002، بدأت إسرائيل تتجه نحو فرض سياسة الحصار وعزل المدن؛ إذ اتسمت سياستها بإغلاق المعابر لفترات طويلة، وإقامة مئات الحواجز العسكرية، دون مراعاة حاجات السكان الأساسية، وغير عابئة بالمجتمع الدولي الذي ندد بهذه السياسة، وطالبها بالكف عنها، أو التخفيف منها على الأقل.

وفي أغسطس 2005، قررت إسرائيل من جانب واحد، الانسحاب من قطاع غزة. ووفقاً للقرار، فقد تم إخلاء المستوطنات، وأعلنت إنهاء احتلالها للقطاع. وعلى الرغم من هذا الإعلان، فقد ظلت إسرائيل تتحكم في حدود القطاع، وفي جميع المعابر التي تحيط به. وشددت قيودها على المعابر التي تربط قطاع غزة بها وبالضفة الغربية، وأغلقت معبر رفح الواقع على الحدود الفلسطينية - المصرية؛ وهو منفذ سكان القطاع الوحيد إلى العالم الخارجي، إلى أن جرى التوصل إلى اتفاقية المعابر والحدود بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، في 15 نوفمبر 2005، التي تنص على آليات سير العمل في المعابر المحيطة بقطاع غزة، في ظل وجود إشراف أوروبي، ومراقبة إسرائيل، مع حق الأخيرة في تقديم اعتراضاتها على دخول من تشتبه بهم وخروجهم. وفي 25 نوفمبر 2005، تم فتح معبر رفح كبداية لتنفيذ الاتفاق، وبدأت جميع المعابر تشهد انفراجاً في عملها، ما سهل على سكان قطاع غزة تسيير شؤون حياتهم.

وفي أعقاب فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية في يناير 2006، وتنفيذ فصائل المقاومة الفلسطينية في يونيو 2006 عملية عسكرية أدت إلى مقتل جنديين إسرائيليين وأسر جندي ثالث، ثم وقوع الانقسام الفلسطيني الداخلي في يونيو 2007، فرضت إسرائيل حصاراً شاملاً على قطاع غزة، وأغلقت جميع المعابر المحيطة به، وألغت العمل باتفاقية المعابر، التي لم تكن أصلاً تلتزم بمعظم بنودها. وبموجب هذا الحصار، منعت سكان القطاع التنقل والسفر إلى العالم الخارجي والضفة الغربية وإسرائيل عبر المعابر المخصصة لتنقل الأفراد، كما قيّدت عمل المعابر

التجارية كافة، ومنعت تصدير منتجات القطاع، وفرضت قيوداً مُشدَّدة على الواردات التي تسمح بتوريدها إليه، بحيث اقتصرت على المواد الأساسية فقط، كالمواد الغذائية والأدوية، وقد سمحت بتوريد هذه المواد في أضيق نطاق، وفي ظل قيود مُشَدَّدة.

وقد ترك الحصار آثاراً سلبية على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لسكان قطاع غزة، الذين باتوا وكأنهم يعيشون في سجن كبير. فقد انخفض مستوى التغذية، وارتفعت نسبة المياه الملوثة، وتأخرت عملية إعادة إعمار القطاع، وتفاقمت أزمة السكن، وتدهورت الأوضاع الصحية والتعليمية والاقتصادية، وارتفعت نسبة العائلات الفلسطينية التي تعيش تحت خط الفقر، وزادت معدلات البطالة، بسبب الشلل شبه التام للقطاعات الاقتصادية كافة.

وتحاول هذه الدراسة بحث الآثار التي خلفها الحصار الإسرائيلي على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في قطاع غزة، كما تقدم تقديراً للأوضاع الكارثية التي ستترتب على استمرار العمل بسياسة الحصار. وفي ضوء ذلك، تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور، يتناول المحور الأول منها الخطوات الإسرائيلية المتتابعة لإحكام حصار قطاع غزة، ويستعرض الثاني الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على استمرار الحصار، فيما يُقوّم الثالث مدى قانونية سياسة الحصار وفق القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

الإجراءات الإسرائيلية لإحكام حصار قطاع غزة

يعد الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة منذ منتصف يونيو 2007 حتى الآن، الأكثر شدة وشمولية، من حيث الإجراءات والمدة الزمنية. فقد أحكمت السلطات المحتلة قيودها على جميع المعابر المحيطة بالقطاع، وأدت الإجراءات القاسية المفروضة على المعابر المخصصة لتنقل الأفراد إلى حرمان معظم سكانه من التنقل والسفر إلى خارجه. كما أدت القيود المفروضة على المعابر التجارية ومنع تصدير منتجات القطاع وفرض قيود مُشدَّدة على الواردات إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فيه.

وبفرض إسرائيل هذه الإجراءات على معابر قطاع غزة، تكون قد ألغت فعلياً العمل باتفاقية المعابر والحدود التي أبرمت بين السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، برعاية وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس. وحين أقدمت إسرائيل على إلغاء العمل باتفاقية المعابر والحدود، لم تكن في الأساس تلتزم بمعظم بنودها، وتحديداً تلك المتعلقة بسير العمل في المعابر التي تربط بين قطاع غزة وإسرائيل، بينما كان العمل في معبر رفح الذي يربط القطاع بجمهورية مصر العربية يسير وفقاً لما نصت عليه بنود الاتفاقية بشكل جزئي.[1]

أولاً: المعابر المخصصة لتنقل الأفراد

يوجد في قطاع غزة معبران مخصصان لتنقل الأفراد: الأول معبر بيت حانون "إيريز"، الواقع على حدود قطاع غزة مع إسرائيل، وهو المعبر الوحيد

لسكان القطاع إلى الضفة الغربية المحتلة، والثاني معبر رفح الحدودي مع جمهورية مصر العربية، وهو المنفذ الوحيد لسكان قطاع غزة إلى العالم الخارجي. وقد منعت سلطات الاحتلال الإسرائيلية سكان قطاع غزة من التنقل والسفر عبر هذين المعبرين.

1. معبر بيت حانون "إيريز"

يقع معبر بيت حانون "إيريز" أقصى شمال بلدة بيت حانون في شمال قطاع غزة، ويعد المعبر الوحيد الذي يربط بين قطاع غزة والضفة الغربية المحتلة مروراً بإسرائيل، كما يعد المنفذ الوحيد لسكان قطاع غزة إلى نقاط العبور الأردنية – الفلسطينية.

أغلقت السلطات الإسرائيلية المحتلة هذا المعبر منذ سيطرة حركة حماس على قطاع غزة بتاريخ 15/ 6/ 2007 أمام المواطنين الفلسطينيين الراغبين في التوجه إلى الضفة الغربية أو إسرائيل إغلاقًا كلياً، وحُرِمَ جراء ذلك سكان القطاع من الوصول إلى الأماكن المقدسة في مدينتي القدس وبيت لحم لأداء شعائرهم الدينية. كما مُنع الطلاب من الوصول إلى مدن الضفة الغربية للالتحاق بجامعاتها، ومُنع السكان من زيارة أقربائهم وذويهم المقيمين في الضفة الغربية. ولم تسمح السلطات المحتلة إلا لفئات محددة باجتياز المعبر، وهذه الفئات هي: عدد محدود من مرضى القطاع من ذوي الحالات الخطرة، والصحفيون الأجانب، والعاملون في المنظمات الدولية الإنسانية، والمسافرون

عبر معبر الكرامة (جسر اللنبي). ويجتاز هؤلاء المعبر في ظل إجراءات معقدة ومعاملة تمس الكرامة الإنسانية.

وقد أدت القيود التي فرضتها إسرائيل إلى انخفاض أعداد المرضى المسموح لهم بالسفر لتلقي العلاج في الخارج إلى أقل من نصف المعدل لسنوات ما قبل الحصار. كما أدت إلى حرمان ذوي نحو 500 معتقل من زيارة أبنائهم المعتقلين في السجون الإسرائيلية. وانخفض جراء تلك القيود أيضاً عدد التجار الذين سُمح لهم باجتياز المعبر إلى أقل من الثلث قياساً بسنوات ما قبل الحصار. كما قيدت إسرائيل دخول الصحفيين والدبلوماسيين وموظفي المنظمات الإنسانية الدولية إلى قطاع غزة، وسمحت لعدد محدود جداً منهم بالدخول إلى القطاع، وتخلل عملية دخولهم إجراءات أمنية معقدة.[2]

2. معبر رفح الحدودي

يقع معبر رفح الحدودي جنوب قطاع غزة على الحدود المصرية – الفلسطينية. وقد تسبب الإغلاق المتكرر لهذا المعبر خلال سنوات الحصار إلى حرمان آلاف المواطنين من مغادرة القطاع، والسفر إلى دول العالم الخارجي. وفي الفترات التي فُتح فيها المعبر لأيام محدودة، شهد اكتظاظاً بشرياً كبيراً، ما أعاق سفر آلاف آخرين برغم الضرورة المُلحَّة لذلك.

وكانت سلطات الاحتلال الإسرائيلية قد أغلقت معبر رفح الحدودي بتاريخ 15/ 10/ 2007، وحُرم جراء ذلك آلاف المواطنين من السفر إلى

الخارج، من بينهم مئات العائلات الفلسطينية المقيمة في الخارج التي قدمت لزيارة ذويها في القطاع، وقد فقد المئات منهم أعمالهم، وإقاماتهم في البلدان التي يعملون فيها. كما تدهورت حالات مئات المرضى، جراء حرمانهم من السفر للعلاج في المستشفيات المصرية، وقد توفي العديد منهم قبل أن يسمح لهم بمغادرة القطاع لتلقي العلاج. كذلك أعاق إغلاق المعبر المئات من طلاب القطاع الدارسين في الخارج، الذين قدموا إليه لقضاء إجازاتهم، كما أعاق مئات الطلبة الذين أنهوا دراستهم الثانوية العامة من الالتحاق بالجامعات في الخارج.

وعلى الجانب المصري من المعبر، تفاقمت أوضاع آلاف المسافرين الذين علقوا لفترات طويلة على الحدود الفلسطينية - المصرية في انتظار عودتهم إلى بيوتهم في مدن قطاع غزة. وعاش العالقون تحت وطأة العوز والحاجة إلى الغذاء والدواء والمأوى الملائم، وفي ظل ظروف إنسانية بالغة القسوة. وكان من بين العالقين مئات المرضى الذين أمضوا فترة علاجهم، أو أجريت لهم عمليات جراحية في المستشفيات المصرية، وقد تعرض هؤلاء لأخطار حقيقية على حياتهم لعدم قدرتهم على توفير حاجاتهم من الغذاء والدواء. وقد توفي عشرات المرضى قبل أن يُسمح بدخولهم إلى القطاع، وبرغم ذلك أعاقت قوات الاحتلال دخول جثامين المتوفين لأيام عدة، ما اضطر عدداً من ذويهم إلى دفنهم في الأراضي المصرية.

وبعد ثلاث سنوات من الإغلاق المتواصل، أعلنت السلطات المصرية بتاريخ 1/ 6/ 2010، ومن جانب واحد، ومن دون التنسيق مع السلطات الإسرائيلية، فتح معبر رفح استثنائياً لإدخال المساعدات الإنسانية، ومرور فئات محددة من المواطنين، وهم: المرضى، والطلبة الدارسون في الجامعات الأجنبية الذين شارفوا على فقدان مقاعدهم الدراسية في الجامعات، والعاملون في الخارج الذين انتهت إجازاتهم وهم مهددون بفقدان وظائفهم وأعمالهم، وأصحاب الإقامات المنتهية. وقد احتاج المواطنون الراغبون في السفر إلى التسجيل المسبق والانتظار لفترات طويلة، نتيجة ارتفاع عدد الراغبين في السفر، ومحدودية العدد المسموح بسفره يومياً.[3]

وفي أواخر مايو 2011، وفي أعقاب قيام ثورة 25 يناير، وسقوط النظام المصري السابق، أعلنت السلطات المصرية إدخال تحسينات على معبر رفح الحدودي، شملت زيادة ساعات تشغيل المعبر، وتطبيق آلية دخول المواطنين الفلسطينيين إلى الأراضي المصرية وفقاً للآلية التي كان يعمل بها قبل الإغلاق، التي تنص على إعفاء السيدات الفلسطينيات بمختلف أعمارهن، والذكور تحت سن 18 عاماً وفوق 40 عاماً، والمرضى الحاصلين على تحويلات طبية للعلاج في الخارج، والطلاب الدارسين في الجامعات المصرية وفي الخارج، وأصحاب الإقامات في الخارج، من شرط الحصول على تأشيرة دخول مسبقة. ومع ذلك، عانى المئات ممن ينتمون إلى الفئات التي شملتها التسهيلات تأخر سفرهم، بسبب الازدحام على المعبر. وقد خلق ذلك حالة

من الإرباك في عمل المعبر، ودفع إدارته إلى إجراء تعديلات متكررة على مواعيد السفر، وذلك في ظل حرمان فئات أُخرى من السفر.[4]

ثانياً: المعابر التجارية

أقيمت المعابر التجارية؛ لإمداد قطاع غزة بالواردات التي يحتاجها، سواء كانت مصنّعة أو مواد خام، وكذلك لتصدير البضائع التي يتم إنتاجها في القطاع إلى إسرائيل والضفة الغربية، أو إلى العالم الخارجي. وقد قيدت سلطات الاحتلال خلال فترة الحصار عمل المعابر التجارية كافة، ومنعت تصدير منتجات القطاع، كما فرضت قيوداً مُشدَّدة على الواردات التي سمحت بإدخالها إليه، بحيث اقتصرت على المواد الأساسية فقط، كالمواد الغذائية والأدوية، وقد سمحت بدخول هذه السلع في أضيق نطاق وفي ظل قيود مشددة.

1. معبر صوفا

يقع معبر صوفا التجاري شرق مدينة رفح، وهو مخصص لنقل مواد البناء من إسرائيل إلى قطاع غزة. لقد فرضت سلطات الاحتلال قيوداً شديدة على هذا المعبر منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في 28 سبتمبر 2000، حيث منعت الشاحنات الفلسطينية من دخول المعبر، واستبدلت بها شاحنات إسرائيلية، ما أدى إلى انخفاض كميات مواد البناء التي يُسمح بتوريدها إلى القطاع، ورفع أسعارها بشكل كبير. وقد أدى ذلك إلى حدوث نقص في كميات مواد البناء اللازمة لقطاع الإنشاءات. وفي 15/ 6/ 2007 منعت سلطات الاحتلال

توريد مواد البناء من خلال معبر صوفا منعاً كلياً، وسمحت بتوريد بعض المساعدات الإنسانية من خلاله، حتى أقدمت على إغلاقه بشكل كلي في نوفمبر 2008.

2. معبر ناحال عوز

يقع معبر ناحال عوز على حدود حي الشجاعية شرق مدينة غزة مع إسرائيل، ويستخدم هذا المعبر لتوريد الوقود ومشتقاته إلى قطاع غزة. وقد عمدت سلطات الاحتلال منذ بداية انتفاضة الأقصى إلى إغلاق المعبر المجهز بأنابيب خاصة لنقل الوقود بشكل متكرر للتضييق على سكان القطاع.

وفي خطوة تستهدف إحكام حصار قطاع غزة، أغلقت سلطات الاحتلال بتاريخ 4/ 1/ 2010 معبر ناحال عوز إغلاقاً كلياً. وقد نجم عن إغلاقه نقص حاد في البنزين، والسولار، والغاز الطبيعي، والوقود الصناعي اللازم لتشغيل محطة الكهرباء.[5]

3. معبر المنطار

يقع معبر المنطار على حدود شرق غزة مع إسرائيل، وهو أكبر معابر قطاع غزة التجارية وأفضلها تجهيزاً لنقل البضائع، وهو الأكبر من حيث القدرة الاستيعابية لتصدير البضائع من القطاع أو توريدها إليه. وكان يُورَّد من خلاله 75٪ من احتياجات القطاع. وتبلغ القدرة التشغيلية لمعبر المنطار

حسب اتفاقية المعابر المبرمة في نوفمبر 2005 تصدير حمولات 400 شاحنة يومياً من الخضار والفاكهة والمنتجات الصناعية والتجارية، واستيراد حمولات 600 شاحنة يومياً من احتياجات القطاع من السلع والبضائع. ويتميز المعبر بوجوده داخل المنطقة الصناعية الرئيسية في القطاع، التي جرى تدميرها خلال العدوان العسكري على غزة شتاء 2008-2009.[6]

وقد عمدت السلطات الإسرائيلية منذ بدء انتفاضة الأقصى عام 2000 إلى إغلاق المعبر بشكل متكرر، وفرضت إجراءات أمنية مُشدّدة تسببت في تدني قدرته على استيعاب جميع البضائع الصادرة والواردة من القطاع وإليه، ونجم عن ذلك تلف كميات كبيرة من البضائع المعدة للتصدير، التي يحتاج نقلها إلى عناية خاصة، مثل الخضار والزهور والتوت الأرضي والمواد الغذائية.

وفي إطار الإجراءات الإسرائيلية التي تستهدف خنق قطاع غزة والتضييق على سكانه، أغلقت سلطات الاحتلال في 2 مارس 2011 المعبر إغلاقاً كلياً، ومنعت توريد البضائع أو تصديرها من خلاله.[7] وفي خطوة استباقية تستهدف منع أي مطالبات بإعادة تشغيله، دمرت سلطات الاحتلال في مطلع عام 2012 مرافق المعبر تدميراً كلياً.[8]

4. معبر كرم أبو سالم

يقع معبر كرم أبو سالم جنوب شرق معبر رفح، وتحديداً على مثلث الحدود المصرية – الفلسطينية – الإسرائيلية. وقد أقامت سلطات الاحتلال

هذا المعبر في أعقاب الانسحاب من قطاع غزة ليكون بديلاً من المعابر التي تخطط إسرائيل لإغلاقها. وقد قامت بإنشائه داخل منطقة تخضع للسيطرة الإسرائيلية لتحكم سيطرتها عليه بشكل مطلق، بعد أن تغلق المعابر التجارية كافة، وتجعله المعبر التجاري الوحيد لقطاع غزة.

وقد نفذت سلطات الاحتلال خطتها مطلع عام 2012، واعتمدت معبر كرم أبو سالم، معبراً تجارياً وحيداً لقطاع غزة، برغم تدني قدرته التشغيلية، وعدم جاهزيته لتلبية جميع احتياجات سكان القطاع. وأدى اعتماد معبر كرم أبو سالم، معبراً رئيسياً للقطاع، إلى ارتفاع تكاليف النقل والمواصلات، والتي أدت إلى ارتفاع أسعار الواردات إلى القطاع، وتحميل مُصدّري منتجات القطاع أعباء مالية إضافية.

وبالتزامن مع الإجراءات التي استهدفت التحكم بمعابر قطاع غزة التجارية، فرضت سلطات الاحتلال الإسرائيلية حظراً تاماً على تصدير منتجات القطاع إلى أسواق الضفة الغربية، وإسرائيل والعالم الخارجي منذ يونيو 2007. وقد أدى ذلك إلى إغلاق مئات المنشآت الصناعية، التي تعتمد في عملها على تصدير منتجاتها إلى خارج قطاع غزة. وفي يونيو 2010، أعلنت سلطات الاحتلال عن إدخال تسهيلات لتخفيف حصار القطاع، تتضمن زيادة كمية الواردات إلى القطاع، والسماح بتصدير كميات محدودة من منتجاته، معظمها من المنتجات الزراعية.[9]

وبحسب إحصاءات وزارة الاقتصاد الوطني في غزة، بلغ عدد الشاحنات التي سُمح بتصدير حمولاتها من قطاع غزة إلى الضفة الغربية والعالم الخارجي خلال عام 2012، أي بعد عامين من إعلان تلك التسهيلات، 279 شاحنة فقط، بمعدل يقل عن شاحنة واحدة يومياً، بينما كانت تصل الصادرات قبل فرض الحصار إلى نحو 150 شاحنة يومياً، وتمثل الصادرات التي سُمح بتصديرها أقل من ٪1 من صادرات القطاع قبل فرض الحصار. وفي المقابل، بلغ متوسط كمية الواردات خلال عام 2012، 161 شاحنة يومياً، أي ما نسبتها ٪28.3 من عدد الشاحنات التي كانت تُورّد إلى القطاع قبل فرض الحصار، والبالغ 570 شاحنة يومياً.[10] وتدحض هذه الإحصاءات المزاعم الإسرائيلية بشأن تخفيف الحصار عن غزة، وتؤكد استمرار حظر توريد عدد كبير من السلع، معظمها من المواد الخام وجميع مستلزمات البناء والمعدات الثقيلة اللازمة لقطاع الإنشاءات.

الجدول (1)

عدد شاحنات البضائع الواردة إلى قطاع غزة خلال عام 2012 وعددها قبل فرض الحصار في يونيو 2007

البيان	قبل يونيو 2007	يناير 2012	فبراير 2012	مارس 2012	ابريل 2012	مايو 2012	يونيو 2012	يوليو 2012	أغسطس 2012	سبتمبر 2012	أكتوبر 2012	نوفمبر 2012	ديسمبر 2012
المعدل اليومي	570	162	135	112	149	180	168	178	166	166	178	133	209
نسبة المعدل اليومي من المعدل اليومي قبل يونيو 2007	٪100	٪28.5	٪23.7	٪19.7	٪26.1	٪31.6	٪33.3	٪31.1	٪29.1	٪29.1	٪31.2	٪23.3	٪36.3

المصدر: هيئة المعابر والحدود، وزارة الاقتصاد الوطني في غزة.

أثر الحصار الإسرائيلي في أوضاع قطاع غزة

يتناول هذا المحور أثر سياسات الحصار والإغلاق في مختلف أوجه الحياة في قطاع غزة، ولاسيما أثرها في واقع الأمن الغذائي ومستوى التغذية وجودة المياه، كما يرصد أثر منع دخول مواد البناء في إعادة إعمار القطاع، ويسلط الضوء على الأوضاع السكانية والصحية فيه، وأوضاع المرضى الممنوعين من السفر للعلاج في الخارج، وأوضاع التعليم عامة، والأوضاع الاقتصادية، وأثرها في معدلات البطالة والفقر.

أولاً: واقع الأمن الغذائي

أدى الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة منذ سنوات إلى ارتفاع معدلات انعدام الأمن الغذائي، وانخفاض مستوى التغذية لسكانه. وتعد الأسر التي يعولها عمال كانوا يعملون في إسرائيل، وفي قطاعي الزراعة والصناعة المحلية، والذين توقفوا عن أعمالهم جراء الحصار وإغلاق المعابر التجارية، هي الأكثر عُرضة لحالة انعدام الأمن الغذائي بسبب عدم قدرة هؤلاء العمال على توفير حاجات أفراد أسرهم من الغذاء الضروري.

ويتطلب تحقيق الأمن الغذائي تمتع السكان في جميع الأوقات بإمكانية الحصول على أغذية كافية وآمنة، تلبي حاجاتهم الغذائية وتناسب أذواقهم كي يعيشوا بصحة ونشاط. وعندما لا يتوافر للناس ما يكفي من إمكانيات الحصول على الغذاء نتيجة معوقات مادية أو اجتماعية أو

اقتصادية يحدث انعدام الأمن الغذائي. وبحسب تصريحات بابلو ريكالدي، ممثل برنامج الأغذية العالمي في الأراضي الفلسطينية، يعد 40٪ من سكان قطاع غزة معدومي الأمن الغذائي، ويعتمد هؤلاء على المساعدات الغذائية المقدمة من الوكالات الإنسانية (65٪ منهم من الأطفال دون سن 18 عاماً). وارتفعت جراء ذلك مستويات سوء التغذية ونقص الوزن وتأخر النمو أو توقفه ومرض فقر الدم لدى الأطفال إلى معدلات مرتفعة تفوق مثيلاتها في دول الجوار.[11]

الجدول (2)

معدل انعدام الأمن الغذائي في غزة خلال الفترة 2003-2012

السنة	2003	2006	2008	2010	2011	2012
معدل انعدام الأمن الغذائي	%41	%53	%56	%61	%71	%40

المصدر: «مسح الأمن الغذائي والظروف الاقتصادية والاجتماعية للأسر الفلسطينية»، برنامج الغذاء العالمي، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012.

وقد أفاد الدكتور عدنان الوحيدي مدير جمعية "أرض الإنسان" بغزة أن معدلات فقر الدم ونقص الوزن بين الأطفال في قطاع غزة مرتفعة، وتفوق مثيلاتها في دول الجوار، مؤكداً أن المعدلات تختلف حسب الفئات العمرية والجنس، وتتزايد لمن هم دون الخامسة من العمر. وأضاف أن معدل نقص العناصر الغذائية الدقيقة مثل فيتامين "أ" لدى الأطفال في القطاع يبلغ أكثر

من 22٪، ومعدل النقص المباشر لفيتامين "د" يبلغ 4.1٪، ومعدل النقص غير المباشر 27٪. وأضاف أن أخطر ما في الأمر هو الزيادة المطردة في نسب التقزم الغذائي، حيث ارتفعت معدلاته من 8٪ إلى نحو 14٪ على مدى الـ 16 عاماً الماضية، مؤكداً أن نسبة أمراض فقر الدم لدى الأطفال دون سن الخامسة تتراوح ما بين 50 و70٪. وأرجع النسب المتزايدة في سوء التغذية وفقر الدم، إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة الناجم عن الحصار الإسرائيلي.[12]

ثانياً: أوضاع المياه والصرف الصحي

يتعرض مصدر مياه الشرب الوحيد الصالح للاستعمال الآدمي في قطاع غزة "الخزان الجوفي" للاستنزاف الحاد، فمعدل الاستهلاك من الخزان الجوفي 160 مليون متر مكعب سنوياً، في حين أن المياه الداخلة إليه من أمطار الشتاء لا تتعدى 100 مليون متر مكعب.[13] وقد أدى ذلك إلى ارتفاع نسبة المياه الملوثة في القطاع، بحيث أصبحت 90٪ من مياهه ملوثة ولا تصلح للشرب، و10٪ فقط من كمية المياه التي يتم تزويد سكان غزة بها تتوافق مع معايير الصحة العالمية.[14] كما تبلغ نسبة الأسر التي لا تحصل على المياه إلا ليوم واحد أو ثلاثة أيام في الأسبوع 39٪، وبحسب منظمة أطباء لحقوق الإنسان فإن 20٪ من هذه الأسر يعاني فيها طفل واحد على الأقل أمراضاً ناجمة عن سوء جودة المياه، وعن سوء وضع البنية التحتية للصرف الصحي.[15]

ووصف مدير سلطة جودة البيئة يوسف الغريز الوضع المائي في قطاع غزة بالكارثي، وأوضح أن تلوث مياه الشرب يعود إلى تعطل مشاريع الصرف الصحي، وعدم إدخال المعدات إلى محطات المعالجة، وضخ المياه العادمة في مياه البحر. ويؤدي تسرب مياه البحر الملوثة إلى ارتفاع نسبة الأملاح في التربة وتلوث خزانات المياه الجوفية الطبيعية، ويهدد المصدر الأساسي لمياه الشرب، ويترك نتائج خطرة انعكست وستنعكس على صحة الإنسان الذي أصبح عرضة للإصابة بالعديد من الأمراض الخطرة. ومع ذلك، فإن كمية المياه المتاحة للسكان (التي لا تتوافق مع معايير الصحة العالمية) غير كافية، فكل شخص يحصل على 90 لتراً في اليوم الواحد، وهي أقل من معيار منظمة الصحة العالمية التي تقول إنّ الفرد يجب أن يحصل على نسبة من المياه تتراوح ما بين 100 و150 لتراً يومياً. وقد أدى تلوث المياه الجوفية، بسبب عدم القدرة على معالجة المياه العادمة، وتسربها إلى التربة وشاطئ البحر، إلى تضرر مساحات واسعة من الأراضي الزراعية.[16]

وفيما يتعلق بالصرف الصحي، فإن عقارات 36٪ من سكان قطاع غزة غير موصولة بشبكة الصرف الصحي، ويستخدم هؤلاء بالوعات تدار بشكل سيئ. بالإضافة إلى ذلك، فإن محطات المعالجة في القطاع تواجه ضغطاً شديداً من حيث قدرتها على معالجة مياه الصرف الصحي بالمقارنة مع معايير منظمة الصحة العالمية. ونتيجة لهذا، فإن أكثر من 107 آلاف متر مكعب من مياه الصرف الصحي تُصرّف يومياً في مياه البحر، منها 27 ألف متر مكعب

غير معالجة نهائياً، و80 ألف متر مكعب معالجة بالكامل أو معالجة جزئيـاً.[17] وقد أدى الحصار الإسرائيلي وما تبعه من نقـص أو عـدم كفايـة مـواد البنـاء اللازمة لتطوير البنية الأساسية للمياه والصرف الصحي إلى تفاقم الأوضاع، حيث أصبحت مياه الصرف الصحي في غزة في الوقت الحاضر تشكل خطـراً على البيئة والصحة العامة.

ثالثاً: منع إعادة إعمار غزة

لاتزال سلطات الاحتلال الإسرائيلية تمنع إعادة إعمار قطاع غـزة، بـرغم أعمال التدمير على مدار سنوات الانتفاضة وتنفيذ قواتها هجومين حربيين عـلى القطاع، الأول في شتاء 2008-2009، والثاني في الفترة 14-21 نوفمبر 2012.

وبرغم الدمار الواسع في البنية التحتية والمنشآت والمرافق الحيويـة التـي خلفتها الأعمال العدوانية، فإن قوات الاحتلال الإسرائيلي تحظر توريد مـواد البناء إلى قطاع غزة، وبخاصة الإسمنت وحديد البناء والرمل، وجـراء ذلـك تعطلت الجهود الرامية إلى إعادة إعماره، سواء من قبل الجهات المانحة، أو من قبل المواطنين أنفسهم.

وعلى الرغم من وعود المانحين الدوليين، وإعلانهم تقديم تبرعات مالية لإعمار القطـاع في مـؤتمر شرم الـشيخ، الـذي انعقـد في مـارس 2009، فـإن المانحين لم يحددوا موعداً للبدء في إعماره، وتُرك الأمر مفتوحـاً إلى أن يـسمح الاحتلال الإسرائيلي بفتح المعابر ومرور المواد الأساسية لعملية الإعمار. وهو

ما يعني استمرار الحال على ما هي عليه. كما لم يلتزم المانحون بأي ضمانات للوفاء بتعهداتهم، ولم يُحمِّلوا إسرائيل مسؤولية الدمار الذي حل في القطاع، ولم يضعوا ضمانات لعدم تكرار ما حدث أو تدمير ما قد يُعاد بناؤه، ما يعني أن عقبات كبيرة مازالت تعترض طريق تنفيذ خطة الإعمار.[18]

لقد أعاقت إسرائيل جميع مراحل عملية الإعمار، بدءاً من إزالة الركام والأنقاض، مروراً بتأمين المنشآت الآيلة للسقوط، وإعادة بناء وترميم المنازل السكنية، والمرافق الحكومية من وزارات ومقرات محافظات وهيئات محلية وشرطية.[19]

وعلى الرغم من ادعاء السلطات المحتلة سماحها بتوريد مواد البناء لمصلحة المنظمات الدولية الإنسانية العاملة في القطاع، فإن الكميات التي سمحت بها لا تلبي الحد الأدنى من احتياجات القطاع في الأوضاع الطبيعية، حيث أعلنت وزارة الأشغال العامة والإسكان في غزة أن القطاع يحتاج، وبشكل فوري، إلى توريد مليون ومائة ألف طن من الإسمنت، ومليونين ونصف المليون طن من مادة الحَصْمة (الحصى الصغير)، ومائتي ألف طن من حديد البناء، وذلك لمواجهة الأولويات الطارئة لإعادة إعمار القطاع، وإنشاء البنية الأساسية لقطاع الإسكان والمرافق الحيوية.[20] وقد كان القطاع يعاني نقصاً شديداً ونفاداً تاماً لمواد البناء الأساسية قبل شن قوات الاحتلال العدوانين الأخيرين عليه، وأصبح بعدهما بحاجة إلى كميات مضاعفة مرات

عدة عن الاحتياجات السنوية الاعتيادية نظراً إلى ما لحق بمساكنه ومنشآته ومؤسساته من تدمير يستدعي إعادة الإعمار بأقصى سرعة.

وفي هذا السياق، أفاد المتحدث باسم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" كريس غينيس أن حصار غزة مستمر بقسوة، حيث لم تسمح إسرائيل إلا لـ 3291 من الشاحنات المحملة بمواد البناء بالدخول إلى قطاع غزة، وتشكل هذه الكمية 4٪ فقط من حجم المشروعات التي تنوي الأونروا تنفيذها، والتي تقدر تكلفتها بـ 660 مليون دولار. وتابع أن من ضمن مخططات الوكالة خلال السنوات الثلاث المقبلة بناء 100 مدرسة وكلية جامعية لتدريب المعلمين، و10 آلاف منزل، والعديد من العيادات الصحية، ويتطلب ذلك إدخال أكثر من 80 ألف شاحنة من مواد البناء. وأضاف أن إسرائيل مازالت تمنع القطاع الخاص من استيراد مواد البناء، مشيراً إلى أن الوضع في القطاع متفاقم وغير مقبول ولا يمكن أن يستمر كذلك.[21]

كما تسبب منع توريد مادة القار الخاصة بتعبيد الشوارع، وبلاط الأرصفة، والآليات اللازمة لإصلاح الطرق وتعبيدها، في تأخير إعادة تأهيل نحو 540 كيلومتراً مربعاً من الطرق والشوارع. وتحتاج هذه المساحة إلى التأهيل بسرعة كبيرة؛ لإعادة إحياء شبكة المواصلات، وتفادي التعرض لحوادث الطرق، خاصة أنه لم يتم إنشاء أي طرق أو شوارع جديدة في قطاع غزة على مدار ستة أعوام، بسبب منع دخول المواد اللازمة لذلك، وأن ما يجري هو صيانة أو تجديد بعض الشوارع والطرق بصورة مؤقتة فقط.[22]

وأعاق منع دخول مواد البناء إعادة بناء المنشآت الحكومية وترميمها، فقد عملت المرافق الحكومية كلها منذ نحو خمسة أعوام بصفة استثنائية، جراء عدم تنفيذ خطة إعادة بناء المنشآت الحكومية، وخاصة تنفيذ مشروع إعادة إعمار مجمع الوزارات الرئيسي في مدينة غزة، الذي يضم ثلاثة مبانٍ رئيسية، لكل منها مرافقه الخاصة به. ويتسبب التأخير في إنجاز هذا المشروع في مشكلات متعددة تمس الحكومة والموظف والمواطن، ومن المتوقع تفاقم هذه المشكلات في الأعوام المقبلة، خاصة أن مدة إنجاز المشروع 24 شهراً بعد فتح المعابر بشكل كامل، وتوفير جميع الإمدادات اللازمة من مواد بناء وتجهيزات كهربائية وإلكترونية وأثاث. ويستهدف إنجاز هذا المشروع توفير مبانٍ حكومية كافية لاستيعاب الموظفين الذين كانوا يعملون في المجمع سابقاً، وتوفير بيئة عمل مناسبة للموظف الحكومي الذي يعمل في ظروف غير مواتية في المباني البديلة، والتسهيل على المواطن الذي يعاني في حال قيامه بإجراء معاملات حكومية، كما يستهدف المشروع التقليل من صعوبة التواصل والتنسيق والمتابعة ما بين الوزارات الحكومية في حال استمر تباعد مقراتها.[23]

رابعاً: أوضاع الكهرباء

عانى قطاع غزة عجزاً مستمراً في الكهرباء منذ قصف القوات الجوية الإسرائيلية لمحطة توليد الكهرباء، وتدمير ستة محولات كهربائية في يونيو 2006. وبعد أن جرى إصلاح المحطة بشكل جزئي، أصبح بإمكانها إنتاج

طاقة كهربائية، قامت إسرائيل بتقليص كمية الوقود الصناعي اللازم لتشغيلها. وقد أوجد هذا الوضع أزمة طاقة كهربائية ممتدة، بفعل تخفيض مستويات الإنتاج لمحطة الكهرباء في أفضل الأوقات، أو توقفها عن العمل كلياً لفترات طويلة بسبب نفاد الوقود، وهو ما أدى إلى انقطاع التيار الكهربائي عن مناطق واسعة في القطاع لمدة تصل إلى 16 ساعة في اليوم.

وقد انعكس ذلك سلبياً على الخدمات الأساسية التي يحتاج إليها السكان، حيث توقفت الكثير من المرافق الخدمية العامة والخاصة عن تقديم خدماتها للمواطنين، وفي مقدمتها مرفقا المياه والصرف الصحي، ومراكز الرعاية الصحية والمستشفيات، بسبب انقطاع التيار الكهربائي عنها.

ومنذ عام 2010، وبعد إعلان السلطات المحتلة تخفيف إجراءات الحصار عن قطاع غزة، مازالت أزمة الكهرباء مستمرة، وتصل نسبة عجز الكهرباء إلى أكثر من 30٪. ونتيجة لهذا العجز، تلجأ شركة الكهرباء إلى قطع التيار الكهربائي عن مناطق واسعة في القطاع، ووفق جدول دوري لمدة 4 أيام في الأسبوع، وتبلغ فترة القطع 8 ساعات في كل مرة، وتزداد ساعات القطع خلال أشهر الشتاء والصيف بسبب ارتفاع مستويات الاستهلاك.

وأفاد مدير العلاقات العامة والإعلام في شركة توزيع الكهرباء، جمال الدردساوي،[24] أن سلطات الاحتلال تمنع توريد المعدات اللازمة لشركة توزيع الكهرباء، التي تقع عليها مسؤولية توفير التيار الكهربائي لسكان

قطاع غزة. وأوضح أن الأشياء المطلوبة هي للتشغيل المؤقت؛ إذ إن شبكة كهرباء محافظات غزة بحاجة إلى تغيير كلي وإعادة بنائها من جديد، جراء ما لحق بها من أضرار ناتجة عن الحصار وإغلاق المعابر، أو عن الاستهداف المباشر بالقصف والتدمير من قبل قوات الاحتلال، علاوة على ظروف التشغيل غير الملائمة، كتوزيع الأحمال، وزيادة الأعباء على المحولات والشبكات. وأضاف أن هذا الوضع الصعب لا يؤمِّن استمرارية التيار الكهربائي ولا يُمكّن من إيصال الخدمة الكهربائية إلى المناطق كافة. ومن الأشياء التي نفدت، ويمنع الاحتلال توريد كميات أخرى منها لحساب شركة توزيع الكهرباء:

- أعمدة الكهرباء الحديدية: وقد اضطر ذلك الشركة إلى استخدام أعمدة خشبية لشبكات الضغط العالي بدلاً من الأعمدة الحديدية، ويشكل احتمال كسر الأعمدة الخشبية خطراً على حياة المواطنين.

- مقاطع الأسلاك: وقد اضطرت الشركة إلى استعمال عدد أقل من المقاطع، ما تسبب في زيادة الفاقد، ورفع من نسبة حدوث الأعطال.

- المحولات: نظراً لعدم توافر العدد الكافي من المحولات، اضطرت الشركة إلى ترحيل بعض أحمال بعض المحولات إلى المحولات المجاورة، وأدى ذلك إلى زيادة الأحمال عليها من 100٪ إلى 150٪، ونجم عن ذلك تعطل العديد من المحولات الكهربائية وتلفها.

وجراء النقص في المستلزمات اضطرت فرق الصيانة التابعة لشركة توزيع الكهرباء خلال سنوات الحصار إلى القيام بإصلاحات مؤقتة، دون مستوى المعايير الفنية، باستخدام ما هو متاح في مخازنها، للتخفيف من معاناة سكان القطاع.

خامساً: الأوضاع السكنية

تسبب إغلاق المعابر التجارية وحظر دخول مواد البناء في حدوث أزمة سكن شديدة في قطاع غزة؛ فقد عجز أصحاب المنازل التي دُمرت خلال الأعمال العسكرية الإسرائيلية عن إعادة بنائها، كما عجز المواطنون عن بناء منازل جديدة لمواكبة النمو السكاني الطبيعي، وتسبب ذلك في غلاء أسعار المساكن بشكل غير مسبوق.

وكانت سلطات الاحتلال قد فرضت ضمن إجراءات الحصار قيوداً مشددة على دخول مواد البناء، ووفقاً للإحصاءات الصادرة عن وزارة الاقتصاد الوطني،[25] قلصت سلطات الاحتلال كميات الإسمنت والحديد، التي سمحت بتوريدها إلى القطاع خلال عام 2006 (العام الأول للحصار) إلى أدنى معدلاتها، حيث وصلت إلى 8.66٪ و4.57٪، على التوالي، من الاحتياجات السنوية لسكان القطاع. وتراجعت تلك النسبة في عام 2007 لتصل إلى نحو 5.5٪ من مادة الإسمنت، و3.8٪ من حديد البناء. وبلغت كمية الإسمنت التي سُمح بدخولها عام 2008 (وهو العام الذي شنت في أواخره قوات الاحتلال عدوانها على غزة)، أدنى المعدلات، حيث سُمح

بدخول أقل من 2٪ من الاحتياجات الأساسية من مادة الإسمنت، بينما مُنع توريد حديد البناء كلياً. وفي عام 2009، منع توريد مواد البناء بشكل تام، حيث لم يتم خلال هذا العام الشروع في إعادة بناء المنازل المدمرة.

الجدول (3)

مقارنة بين الواردات الفعلية من مواد البناء خلال عام 2010 والاحتياجات الفعلية وكمية العجز

البيان	الإسمنت	الحصمة	حديد البناء
الواردات الفعلية (بالطن)	3412	42628	1090
الاحتياجات الفعلية (بالطن)	1095000	912500	790000
كمية العجز (بالطن)	1091588	869872	788910
نسبة الواردات إلى الاحتياجات الفعلية	٪0.31	٪4.67	٪0.13

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، غزة.

وفي يونيو 2010، أعلنت السلطات المحتلة تقديمها تسهيلات في الحصار المفروض على قطاع غزة، ومن ضمن هذه التسهيلات السماح بتوريد كميات محدودة من مواد البناء لمصلحة المنظمات الدولية العاملة في القطاع، ولم تتضمن هذه التسهيلات السماح بمرور مواد البناء لمصلحة القطاع الخاص أو للمواطنين الذين دُمرت منازلهم. وقد سمحت سلطات الاحتلال حتى نهاية عام 2010 بتوريد كميات محدودة جداً من مواد البناء، بلغت 3412 طن إسمنت، و42628 طن حصمة، و1090 طن حديد فقط. وقد وُرّدت هذه

الكميات لمصلحة مشروعات تشرف عليها منظمات دولية مثل وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا"، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، ومصلحة مياه بلديات الساحل، ومؤسسة أنيرا.

ويتضح من الجدول (3) أن نسبة ما سمحت إسرائيل بتوريده إلى قطاع غزة خلال عام 2010 من مواد الإسمنت والحصمة وحديد البناء لا تتجاوز 0.31٪، و4.67٪، و0.13٪ على التوالي من الاحتياجات السنوية للقطاع في الأوضاع الطبيعية.

وخلال عام 2011، سمحت بتوريد 64060 طن إسمنت، و425500 طن حصمة، و12671 طن حديد فقط، ولا تلبي هذه الكميات الحد الأدنى من احتياجات القطاع السنوية في الأوضاع الطبيعية.

الجدول (4)

مقارنة بين الواردات الفعلية من مواد البناء خلال عام 2011 والاحتياجات الفعلية وكمية العجز

البيان	الإسمنت	الحصمة	حديد البناء
الواردات الفعلية (بالطن)	64060	425500	12671
الاحتياجات الفعلية (بالطن)	1095000	912500	790000
كمية العجز (بالطن)	1030940	487000	777329
نسبة الواردات إلى الاحتياجات الفعلية	٪5.85	٪46.59	٪1.60

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، غزة.

ويتضح من الجدول (4) أن نسبة ما سمحت إسرائيل بتوريده إلى قطاع غزة خلال عام 2011 من مواد الإسمنت والحصمة وحديد البناء لا تتجاوز 5.85٪، و46.59٪، و1.60٪ على التوالي من الاحتياجات السنوية للقطاع في الأوضاع الطبيعية.

كما لا تلبي الكميات التي سمحت بتوريدها خلال عام 2012، الحد الأدنى من احتياجات القطاع، حيث سمحت بدخول 63111 طن إسمنت، و531976 طن حصمة، و8709 طن حديد فقط.

الجدول (5)

مقارنة بين الواردات الفعلية من مواد البناء خلال عام 2012 والاحتياجات الفعلية وكمية العجز

البيان	الإسمنت	الحصمة	حديد البناء
الواردات الفعلية	63111	531976	8709
الاحتياجات الفعلية	1095000	912500	790000
كمية العجز	1031889	380524	781291
نسبة الواردات إلى الاحتياجات الفعلية	5.76٪	58.29٪	1.10٪

المصدر: وزارة الاقتصاد الوطني، غزة.

ويتضح من الجدول (5) أن نسبة ما سمحت السلطات الإسرائيلية المحتلة بتوريده إلى قطاع غزة خلال عام 2012 من مواد الإسمنت والحصمة

وحديد البناء لا تتجاوز 5.76٪، و58.29٪، و1.10٪ على التوالي من الاحتياجات السنوية للقطاع في الأوضاع الطبيعية.

وفي هذا السياق، أفاد أسامة السعداوي مدير عام مجلس الإسكان الفلسطيني في محافظات غزة، أن القطاع يحتاج بشكل عاجل إلى أكثر من 65 ألف وحدة سكنية للتغلب على النمو السكاني الطبيعي، ولإيواء أصحاب البيوت التي دمرت خلال الحملات الإسرائيلية. كما أشار أسامة كحيل رئيس اتحاد المقاولين الفلسطينيين إلى أنه لا توجد دراسات وإحصاءات دقيقة حول حاجة القطاع من الوحدات السكنية، مقدراً أنها بالآلاف إذا ما أضيفت لها حاجات النمو السكاني الطبيعي خلال السنوات الماضية.[26]

يذكر أن عدداً كبيراً من الأفراد قاموا خلال العامين الأخيرين بإعادة بناء أو إصلاح منازلهم باستخدام مواد البناء المتاحة محلياً والمستوردة عن طريق الأنفاق، على الرغم من ارتفاع أسعار هذه المواد، وعدم ضمان جودتها.[27]

سادساً: الأوضاع الصحية

تسبب الحصار الشامل لقطاع غزة في تدهور الأوضاع الصحية، وتعريض السكان، بمن فيهم المرضى، لأخطار مضاعفة. نجم تدهور الأوضاع الصحية بشكل أساسي عن نقص الإمدادات الطبية والأدوية في المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية، وعن حرمان آلاف المرضى،

الذين لا تتوافر إمكانيات لعلاجهم في مستشفيات القطاع، من السفر لتلقي العلاج في الخارج، وتعرض المئات من المرضى المسموح لهم بالسفر لمعاملة قاسية ومهينة تصل إلى حد الابتزاز أو الاعتقال.

1. التحويلات الطبية إلى الخارج

لا يمكن معالجة الكثير من الأمراض الخطرة في مستشفيات قطاع غزة، بسبب العجز الشديد في المرافق الصحية، ونقص التجهيزات والمعدات الطبية الحديثة، ونقص الخبرات البشرية. وتضطر وزارة الصحة – نتيجة لذلك – إلى تحويل مئات المرضى سنوياً للعلاج خارج مستشفيات القطاع، وخاصة مرضى القلب، والأعصاب، والعيون، والأورام. وتمر مرحلة حصول المرضى على إذن للعلاج في الخارج بإجراءات معقدة، وتؤدي في كثير من الأحيان إلى تأخير سفر هؤلاء المرضى إلى المستشفيات الفلسطينية في الضفة الغربية، بما فيها مستشفيات مدينة القدس المحتلة أو إلى المستشفيات الإسرائيلية أو للعلاج في الدول المجاورة.

ووفقاً لمصادر وزارة الصحة في غزة، فقد بلغ عدد طلبات المرضى المحولين للعلاج في المستشفيات الإسرائيلية أو الفلسطينية في الضفة الغربية خلال عام 2012، وبعد أن أعلنت الحكومة الإسرائيلية تخفيف إجراءات الحصار وإدخال تسهيلات على تنقل المرضى 9330 طلباً، بعد أن كان يصل قبل فرض الحصار عام 2007 إلى نحو 20000 طلب سنوياً. وقد وافقت

السلطات المحتلة لـ 8596 مريضاً منهم بالسفر لتلقي العلاج في المشافي المحولين إليها، وعرقلت مرور 734 حالة مرضية، من بينها 84 حالة رفضت لأسباب أمنية، فيما طلب من 94 مريضاً تغيير مرافقيهم، واضطر 84 مريضاً لانتظار موعد جديد، فيما واجه 472 مريضاً آخرون مشكلات مختلفة كانتظار الرد بعد المقابلة الأمنية، أو استدعائهم لمقابلة جهاز المخابرات الإسرائيلية في معبر بيت حانون (إيريز)، وذلك بحجة استكمال إجراءات الفحص الأمني.[28]

وفي تطور غير مسبوق، أقدمت السلطات الإسرائيلية خلال فترة الحصار على حرمان فئات جديدة من المرضى من السفر عبر معبر بيت حانون للوصول إلى المستشفيات لتلقي العلاج، وهم المرضى المصابون بأمراض فقدان البصر وبتر الأعضاء، بدعوى أن حالاتهم لا تحتاج إلى إنقاذ حياة، وإنما يحتاجون إلى جودة حياة، وهو ما رفع عدد المرضى الذين رُفضت طلباتهم للوصول إلى المستشفيات المحولين إليها.

2. الوفيات جراء الحصار

تسببت الإجراءات الإسرائيلية منذ فرض الحصار وحتى نهاية عام 2012، في وفاة 64 مريضاً، بينهم 17 سيدة و15 طفلاً، ومعظم هؤلاء المرضى كانوا محولين لتلقي العلاج خارج قطاع غزة. وقضى المرضى إما بسبب الإجراءات البطيئة والمعقدة والصعوبات التي تضعها سلطات الاحتلال في

طريق علاجهم، وإما بسبب رفض منحهم تصاريح للمرور عبر حاجز بيت حانون للوصول إلى مستشفيات الضفة الغربية، بما فيها مدينة القدس المحتلة أو المستشفيات الإسرائيلية، أو بسبب عرقلة إجراءات سفرهم عبر معبر رفح البري، للوصول إلى المستشفيات المصرية أو مستشفيات الدول المجاورة، أو بسبب نقص الأدوية والمعدات الطبية في مستشفيات القطاع.[29]

3. ابتزاز المرضى واعتقالهم

يعاني مرضى قطاع غزة المحولون للعلاج إلى مستشفيات الضفة الغربية، بما فيها مستشفيات مدينة القدس المحتلة، والمستشفيات الإسرائيلية جراء امتهان كرامتهم الإنسانية، وتعرضهم للابتزاز على أيدي ضباط أمن القوات المحتلة، ومساومتهم على التعاون معها في مقابل منحهم تسهيلات بالحصول على تصاريح مرور للعلاج. وقد وثقت المنظمات الحقوقية الفلسطينية والدولية العديد من تلك الحالات، بما في ذلك اعتقال عدد منهم أو اعتقال مرافقيهم في معبر بيت حانون.

فقد استدعت قوات الاحتلال خلال سنوات الحصار المئات من المرضى ممن تقدموا بطلبات للحصول على تصاريح للوصول إلى المستشفيات. وقد عانى المرضى المستدعون من تعرضهم لمعاملة قاسية ومهينة في أثناء توجههم لإجراء المقابلات، حيث يجبرون على السير لنحو كيلومتر قبل الوصول إلى بوابة دخول المعبر، ويخضعون لإجراءات تفتيش معقدة ومذلة، تسبب

الإرهاق الشديد لهم. كما يُجبر المرضى في أثناء التفتيش على خلع ملابسهم، والانتظار لساعات طويلة داخل صالة المعبر لحين السماح بدخولهم لإجراء المقابلة الأمنية. وإذا لم يستجب المرضى للمحققين الإسرائيليين ولم يقدموا معلومات لهم، فقد لا يُسمح لهؤلاء المرضى باجتياز المعبر والوصول إلى المستشفيات المحولين إليها لتلقي أو استكمال علاجهم. وفي حالات أخرى، يتم اعتقال عدد من المرضى أو مرافقيهم بمجرد وصولهم إلى المعبر.[30]

4. الأدوية والمهمات الطبية

شهدت جميع المرافق الصحية، بما فيها المستشفيات والعيادات والصيدليات ومراكز الرعاية الصحية الأولية، خلال سنوات الحصار نقصاً شديداً ومستمراً في الأدوية والمستلزمات والمهمات الطبية. وانعكس ذلك سلبياً على صحة سكان القطاع، وطرأ تدهور خطر في أوضاع المرضى الذين يعانون أمراضاً مزمنة، جراء وقف صرف الأدوية والعلاجات الدورية لهم لفترات طويلة.

وقد اضطرت وزارة الصحة في غزة إلى اتخاذ بعض الإجراءات الطارئة على مدار سنوات الحصار، قلصت بموجبها الخدمات الصحية الأساسية، في العديد من العيادات وأقسام المستشفيات المختلفة، بما في ذلك أقسام العمليات الجراحية، والعيون، وقسطرة القلب، والعظام، والأعصاب. كما قلصت الوزارة الخدمات الصحية في بعض أقسام الرعاية الصحية الأولية، بما في ذلك خدمات مراقبة الأغذية والمياه والفحوص المخبرية.

ومن أهم أصناف الأدوية التي نفدت كلياً عدة مرات على مدار سنوات الحصار أدوية مرضى السرطان، والفشل الكلوي، والثلاسيميا، ومضادات السموم، والأدوية الخاصة بأطفال الحاضنات (الخدج)، والأدوية الخاصة بأمراض الجهاز الهضمي، ومرض الصرع، ومرض نزف الدم الوراثي، والأمراض النفسية.[31]

5. الأجهزة والمستلزمات الطبية

شهدت مستشفيات قطاع غزة والعيادات الطبية نقصاً شديداً في الأجهزة والمستلزمات الطبية جراء حظر السلطات الإسرائيلية توريد مستلزمات جديدة أو توريد القطع البديلة لإصلاح الأجهزة المتعطلة. وشكلت أزمة المستلزمات الطبية عقبة كبيرة أمام استمرار عمل الطواقم الطبية في مستشفيات القطاع ومراكزه الطبية.

ومن أهم أصناف المستلزمات الطبية التي نفدت على فترات مختلفة على مدار سنوات الحصار تلك التي تستخدم في الأقسام الطبية المهمة كوحدات العناية المركزة، وحاضنات الأطفال، وغرف العمليات الجراحية، وأقسام الكلى وجراحة العظام والعيون وجراحة القلب والقسطرة وأمراض الدم والأورام والطوارئ. كما نفدت مستلزمات التخدير والإنعاش، وورق تخطيط القلب، وأفلام الأشعة المقطعية، وأصناف أخرى تستخدم في عمليات التخدير والتنفس الصناعي، إضافة إلى اللاصق الطبي (البلاستر)، والحقن بمختلف المقاسات.[32]

ووفقًا لبيانات وزارة الصحة الفلسطينية، فقد أدى إغلاق معابر قطاع غزة إلى توقف توريد جهازي (MRI) لمستشفى الشفاء بمدينة غزة، و(CT) لمستشفى ناصر بمدينة خان يونس). كما توقف 84 جهازاً عن العمل في مختبرات مستشفيات وزارة الصحة، و24 جهازاً من أجهزة الأشعة المتنقلة، بسبب منع السلطات المحتلة توريد قطع الغيار البديلة. كما تعطلت اللوحات الإلكترونية والرقمية لكثير من الأجهزة، بسبب القطع المتكرر للتيار الكهربائي، ما هدد حياة العشرات من المرضى في أقسام العناية المكثفة والعمليات. ومن أهم الأجهزة التي تعطلت خلال سنوات الحصار، أجهزة التحليل الكيميائي للدم، وجهاز PCRF لكشف التهاب الكبد الوبائي، وأجهزة تحليل الغازات في الدم المستخدمة في أقسام العناية المركزة. كما منعت سلطات الاحتلال دخول جهاز UPS بحجم كبير قادر على تغطية تشمل قسم الكلى بالكامل تم شراؤه قبل فرض الحصار على القطاع. جدير بالذكر أن قسم الكلى بمستشفى الشفاء بحاجة شديدة إلى مثل هذا الجهاز الذي من شأنه أن ينقذ حياة عشرات المرضى الذين يغسلون الكلى، خاصة في حالات الانقطاع المفاجئ للتيار الكهربائي، والذي من شأنه أن يمنع تجلط الدم عند المرضى.[33]

سابعاً: الأوضاع التعليمية

تسبب الحصار الإسرائيلي المفروض على قطاع غزة بمشكلات حقيقية تركت آثاراً سلبية على الأوضاع التعليمية، ومنها:

1. العجز عن بناء مدارس جديدة

عانى قطاع التعليم أزمة حقيقية جراء عدم القدرة على بناء مدارس جديدة تواكب التطور الطبيعي لزيادة الطلاب، أو بسبب عدم القدرة على ترميم المدارس، التي تضررت خلال الهجمات التي شنتها القوات الإسرائيلية على غزة، نتيجة منع توريد مواد البناء، برغم جاهزية التصاميم المعدة لذلك، وتوافر الأراضي التي ستقام عليها هذه المدارس.

وقد تسببت الهجمات على قطاع غزة بأضرار جسيمة لـ 150 مدرسة حكومية، من أصل 384 مدرسة حكومية، وقد تم تدمير 8 مدارس منها بشكل شبه كامل. كما تعرضت 158 مدرسة حكومية أخرى لأضرار جزئية ناتجة عن القصف بشكل مباشر وغير مباشر.[34] كما تعرضت 35 مدرسة تتبع وكالة الأونروا لأضرار جزئية، تنوعت ما بين هدم الأسطح والجدران والنوافذ والأبواب.

وفي ظل ما لحق بالمدارس من تدمير، إلى جانب التزايد في عدد الطلبة، بحكم الكثافة السكانية العالية في قطاع غزة، التي تعد من الكثافات الكبرى في العالم، فإن القطاع يحتاج إلى زيادة المرافق التعليمية. ومع عدم وجود هذه الزيادة تضطر الجهات القائمة على التعليم إلى زيادة عدد الطلبة في الفصول الدراسية، وزيادة عدد المدارس التي تعمل بنظام الفترتين، أي استخدام الفصول الدراسية في كل يوم من قبل مجموعتين، وربما ثلاث، من الطلبة

والمعلمين. وقد وصلت نسبة المدارس التي تعمل بهذا النظام إلى 88٪ من مدارس وكالة الأونروا، و82٪ من المدارس الحكومية، وقد أدى ذلك إلى انعدام البيئة المناسبة لعملية التعلّم، وبالتالي أثّر في قدرة الاستيعاب لدى الطلبة.[35] كما اضطرت الأونروا، في ظل نقص المباني التعليمية، إلى الاستعانة بـ 88 حاوية بضائع كبيرة في بعض المدارس لاستخدامها كغرف دراسية.[36]

كما شهدت المؤسسات التعليمية (رياض أطفال ومدارس وجامعات) على مدار سنوات الحصار نقصاً في الكتب والأدوات التعليمية وأجهزة المختبرات، بسبب فرض قيود شديدة على توريد الاحتياجات التعليمية.[37]

2. حرمان الطلبة من السفر للالتحاق بالمؤسسات التعليمية خارج قطاع غزة

تسبب الحصار الإسرائيلي بحرمان آلاف الطلبة من فرصة التعليم في المدارس والمعاهد والجامعات خارج قطاع غزة، في التخصصات التي يرغبون فيها، والتي تعد حيوية وضرورية لسكان القطاع. كما اضطر الآلاف من الطلبة إلى تغيير رغباتهم الدراسية، وقبول التخصصات المتاحة لدى الجامعات الفلسطينية في القطاع التي لا تتفق مع رغباتهم.

فقد عدّت سلطات الاحتلال بتاريخ 16/ 2/ 2007 معبر بيت حانون، المنفذ الوحيد لوصول طلبة قطاع غزة الدارسين في الضفة الغربية إلى جامعاتهم، معبراً دولياً، ومنعت سكان القطاع من اجتيازه، بمن فيهم طلبة القطاع الدارسون في جامعات الضفة الغربية. وعلى الرغم من السماح لفئات

محدودة باجتياز المعبر، فإن فئة الطلبة لم تُدرج ضمن هذه الفئات، ولم تعدهم السلطات المحتلة ضمن الحالات الإنسانية. وجراء ذلك حُرم آلاف الطلبة من إكمال مسيرتهم التعليمية، بسبب منعهم من الوصول إلى جامعات الضفة الغربية، الذين كانوا قد التحقوا بها قبل هذا التاريخ، كما حُرم آلاف الطلبة الجدد من "خريجي الثانوية العامة" من فرصة الالتحاق بتلك الجامعات. وفي ظل هذه الإجراءات، أصبحت جامعات الضفة الغربية تخلو من طلبة القطاع، بعد أن كانت نسبتهم تزيد على 26٪، أي أكثر من ثلاثة آلاف طالبة وطالب قبل عام 1994. جدير بالذكر أن قوات الاحتلال قامت بتعقب العدد المحدود من الطلبة الغزيين الموجودين في الضفة الغربية، الذين نجحوا في الوصول إليها بعد رحلة عناء طويلة، حيث قامت بترحيلهم إلى قطاع غزة.[38]

كما أدى إغلاق معبر رفح الحدودي إلى حرمان طلبة قطاع غزة من السفر والالتحاق بالمؤسسات التعليمية في الدول العربية والأجنبية. وقد عانى مئات الطلبة جراء ذلك خوفاً وقلقاً شديدين على مستقبلهم المجهول، بعد أن أنهى عدد كبير منهم أكثر من نصف المرحلة الدراسية الجامعية، وانقطعوا فجأة عن الدراسة، وفقدوا العام الدراسي تلو الآخر. وتكبد هؤلاء الطلبة خسائر مادية فادحة لعدم قدرتهم على السفر والالتحاق بمؤسساتهم التعليمية، وخاصة أولئك الذين قاموا بدفع المستحقات المالية وتكاليف الدراسة في تلك المؤسسات. وقد بلغ عدد طلبة مراحل التعليم العالي المختلفة (بكالوريوس وماجستير ودكتوراه)، الملتحقين بجامعات الخارج،

واحتجزوا في قطاع غزة، نحو 722 طالبة وطالباً بحسب مصادر وزارة الشؤون المدنية.[39]

كما حرم الحصار نحو 2000 طالبة وطالب في مراحل التعليم الأساسي والثانوي، ممن يقيمون مع عائلاتهم خارج قطاع غزة، من السفر والالتحاق بمدارسهم. وفقد عدد كبير منهم إقاماتهم في الدول التي وُلد بعضهم فيها، خاصة في دول عربية لم تراعِ معاناتهم بسبب إغلاق المعابر، ولم تنجح محاولاتهم في تمديد فترات إقاماتهم.[40]

ويعتمد سكان قطاع غزة في تعليمهم الجامعي، خاصة لدراسة التخصصات النادرة والدراسات العليا غير المتوافرة في قطاع غزة، على الجامعات خارج القطاع، سواء في الضفة الغربية أو دول العالم المختلفة، وذلك لعدم توافر العديد من برامج البكالوريوس الحيوية والضرورية في جامعات القطاع، خصوصاً في العلوم الطبية والهندسية الحديثة. كما لا تمنح الجامعات في القطاع درجة الدكتوراه في أي من التخصصات الأكاديمية، بينما تتوافر بعض البرامج المحدودة التي تمنح درجة الماجستير للطلبة في بعض التخصصات. وتعاني جامعات القطاع كذلك نقصاً في الخبرات الأكاديمية والفنية، حيث تمنع السلطات المحتلة دخول المحاضرين الأكاديميين والخبراء للعمل في جامعات القطاع، كما يُحرم المحاضرون والأكاديميون من قطاع غزة من السفر إلى الخارج، سواء للمشاركة في المؤتمرات العلمية أو للحصول على درجات علمية، أو للتبادل العلمي مع جامعات أخرى في الضفة الغربية والخارج.

ثامناً: الأوضاع الاقتصادية

أدى استمرار الحصار وإغلاق المعابر التجارية وفرض قيود على دخول المواد الخام اللازمة للإنتاج، وحظر تصدير المنتجات المصنعة في قطاع غزة، إلى شلل أصاب معظم القطاعات الاقتصادية.

وقد أكد **تقرير التجارة والتنمية** لعام 2012، الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أن الآفاق الاقتصادية للأرض الفلسطينية المحتلة ازدادت قتامة، وأن تفسيرات عدة قد طرحت لتبرير هذه الحالة، ومنها «القيود على التنقل، وتقلص تدفق المساعدات، والشلل الذي يعتري القطاع الخاص وأزمة الميزانية»، مضيفاً أن متوسط رواتب الموظفين قد تراجع إلى 6٪ بالمقارنة مع عام 2010، وبقي مستوى البطالة مرتفعاً، ما زاد من معدلات الفقر. وأشار إلى أن الاقتصاد الفلسطيني عاجز عن الاستفادة من 40٪ من أراضيه، ومن 82٪ من مياهه الجوفية. وانتقد التأثيرات الكارثية للاحتلال في القطاع الزراعي الفلسطيني، موضحاً أن نصف الأراضي الصالحة للزراعة في غزة و85٪ من موارد الصيد بات من الصعب الاستفادة منها. وذكر التقرير أن التبعية التجارية والاقتصادية لإسرائيل مازالت مقلقة، حيث شكلت التجارة مع إسرائيل 80٪ من المبادلات التجارية الفلسطينية، وبلغ العجز التجاري معها 84٪ من العجز الفلسطيني الشامل، و31٪ من إجمالي ناتجه القومي.[41]

1. قطاع الصناعات الخشبية والأثاث

يمثل قطاع الصناعات الخشبية والأثاث أكبر القطاعات التصديرية في قطاع غزة، حيث تبلغ نسبة صادراته نحو 50٪ من إجمالي الصادرات الغزية. ويبلغ عدد المصانع التي تعمل في هذا القطاع نحو 600 مصنع، يعمل فيها نحو 6600 عامل. ويصدّر هذا القطاع نحو 3000 شاحنة سنوياً، بقيمة إجمالية تصل إلى 300 مليون دولار سنوياً. وتصنف منتجاته بأنها عالية الجودة، وتمتاز باستمرار الطلب عليها في أسواق الضفة الغربية وإسرائيل.[42]

وقد تعرض هذا القطاع الصناعي الحيوي، خلال أعوام الحصار، إلى انتكاسة حقيقية بسبب وقف تصدير منتجات قطاع غزة. وقد أدى ذلك إلى تقليص عمل مصانع الصناعات الخشبية وورشها كافة، واضطر أصحابها إلى تقليص طاقتها التشغيلية إلى أدنى مستوياتها، منذ أن بدأت مزاولة نشاطها الصناعي، حيث وصلت إلى 20٪ فقط من طاقتها الإنتاجية. جدير بالذكر أن نحو 75٪ من إنتاج هذا القطاع كان موجهاً للتصدير، حيث لم يتعد حجم الإنتاج الموجه إلى سوق القطاع 25٪ من إجمالي الإنتاج. وقد انخفض عدد العاملين في هذا القطاع بنسبة 80٪، حيث فقد أكثر من 5000 عامل مصادر رزقهم. ووفقاً للمعلومات الصادرة عن اتحاد الصناعات الخشبية، فإن الخسائر اليومية لهذا القطاع بلغت نحو 300 ألف دولار، وهي ناجمة عن منع تصدير منتجاته ومنع دخول المواد الخام الخاصة به.[43]

2. قطاع الزراعة

تسبب استمرار إغلاق المعابر التجارية بأضرار فادحة ضربت قطاع المنتجات الزراعية الفلسطينية، التي تشتهر بجودتها العالية، والتزامها بشروط الصحة، ومعايير الإنتاج الزراعي الدولية. ويعمل في هذا القطاع نحو 45000 عامل، إضافة إلى نحو 25000 عامل، يعملون كعمالة موسمية (مؤقتة) في الفترة من أكتوبر حتى مايو (موسم الزراعة)، وهم عمال بالأجرة اليومية، لا يمتلكون أراضي زراعية، أو أي مصادر دخل أخرى.[44] وقد لحقت خسائر فادحة بقطاع الزراعة بسبب منع المزارعين من تصدير منتجاتهم الزراعية. وتُقدر الصادرات الزراعية السنوية من قطاع غزة إلى الضفة الغربية بنحو 235400 طن، بقيمة 93 مليون دولار، وتعد البندورة والخيار والفلفل الحار والباذنجان والفاصوليا والبطاطا والخس والكرنب والكوسا والبصل والجزر والبلح والجوافة والحمضيات أهم الصادرات الغزية إلى الضفة الغربية. أما صادرات قطاع غزة إلى الأسواق الأوروبية فتقدر بنحو 53500 طن، وهي من منتجات التوت الأرضي (الفراولة)، و"البندورة شيري" والفلفل الحلو والبطاطا والزهور. وتقدر قيمة صادرات القطاع إلى أوروبا بـ 12 مليون دولار سنوياً.[45]

ولم تسهم التسهيلات، التي ادعت سلطات الاحتلال الإسرائيلية أنها أدخلتها على حصار قطاع غزة منذ يونيو 2010، في تحسين ظروف عمل القطاع الزراعي؛ فقد واصلت حظر تصدير المنتجات الزراعية إلى الخارج،

واستثنت من ذلك كمية محدودة جداً من الزهور والتوت الأرضي. وجراء ذلك، تكبد المزارعون خلال الموسم الزراعي 2010/ 2011 خسائر فادحة نتيجة عدم تمكنهم من تصدير جميع منتجاتهم التي أعدوها للتصدير في ضوء إعلان إسرائيل السماح بتصدير منتجات قطاع غزة. ولم يتمكن المزارعون إلا من تصدير نحو10 ملايين زهرة، أي ما نسبتها 16.66٪ من كمية الزهور المعدة للتصدير، والبالغة نحو 60 مليون زهرة سنوياً، بحسب تقديرات الجمعية التعاونية الزراعية في شمال غزة. كما سمحت السلطات المحتلة بتصدير نحو 40 طناً من التوت الأرضي، ويعد ذلك أقل من 3٪ من الكمية المعدة للتصدير، التي تقدرها الجمعية التعاونية الزراعية لمزارعي التوت الأرضي والخضار والزهور بنحو 1500 طن سنوياً.[46]

3. قطاع الخياطة والملابس

أدى إغلاق المعابر التجارية، ومنع تصدير منتجات قطاع غزة، إلى إغلاق نحو 90٪ من مصانع الخياطة في القطاع، والبالغ عددها 624 مصنعاً، يعمل فيها نحو 25000 عامل. وكانت هذه المصانع تعتمد في إنتاجها على السوق الإسرائيلية بنسبة 90٪، و10٪ للسوق الفلسطينية. وقد أوقفت هذه المصانع إنتاجها للسوق الإسرائيلية بسبب حظر تصدير منتجاتها إلى خارج القطاع. وتشير المعلومات الصادرة عن وزارة الاقتصاد الوطني إلى أن القدرة التصديرية لهذا القطاع تقدر بـ 3500 شاحنة سنوياً.[47] وخلال العامين الأخيرين، عمل عدد قليل من هذه المصانع بشكل متقطع ولفترات محدودة

لإنتاج ملابس للسوق المحلية، وتعتمد هذه المصانع في توفير احتياجاتها من المواد الخام، على الأقمشة وكمية الخيوط المحدودة الواردة من إسرائيل، وتلك الواردة من مصر عبر الأنفاق على الحدود المصرية - الفلسطينية.

4. قطاع الصناعات المعدنية

لم يبدأ استهداف قطاع الصناعات المعدنية مع بداية الحصار وإغلاق المعابر كباقي القطاعات، وإنما بدأ باكراً مع بداية انتفاضة الأقصى بالقصف المكثف للمنشآت العاملة في الصناعات المعدنية، وتجريف عشرات المنشآت الأخرى. ويعمل في هذا القطاع نحو 6000 عامل، معظمهم يعملون في شركات وورش الألمنيوم، والمخارط، وورش الحدادة، ومصانع المسامير، والسلك، وسلك الجلي، والأثاث المعدني والسخانات الشمسية. وقد توقف أكثر من 95٪ من المنشآت العاملة في الصناعات المعدنية عن العمل توقفاً كلياً، بسبب إغلاق المعابر، ومنع توريد أنواع المعادن كافة، فيما تعمل المنشآت الباقية بطاقة منخفضة جداً، معتمدة على المواد الخام الموردة إلى القطاع من خلال الأنفاق على الحدود الفلسطينية - المصرية، بتكلفة مرتفعة جداً. وترتب على إغلاق المنشآت انضمام معظم العمال العاملين في هذا القطاع إلى صفوف العاطلين عن العمل.[48]

5. قطاع البناء والإنشاءات

يعد قطاع البناء والإنشاءات أهم أعمدة الاقتصاد الفلسطيني، ويقدر حجم العمالة المباشرة فيه بنحو 30000 عامل، فيما يعمل فيه نحو 20000

عامل بشكل غير مباشر، ويمثل ذلك 22٪ من حجم العمالة في القطاع، وهي أعلى نسبة عمالة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، كما يسهم هذا القطاع بنحو 26٪ من إجمالي الدخل القومي. وقد تعرض قطاع البناء والإنشاءات لخسائر فادحة منذ بداية انتفاضة الأقصى في عام 2000، ونتيجة لذلك شهدت نشاطاته تراجعاً ملحوظاً. ومع تشديد الحصار على قطاع غزة في يونيو 2007. توقفت هذه النشاطات بشكل شبه كلي، وأدى ذلك إلى خسائر فادحة أصابت قطاع البناء والإنشاءات، وتراجعت قيمة نشاطاته السنوية إلى أدنى مستوى بعد أن كان متوسطها يصل إلى نحو 200 مليون دولار سنوياً، قبل اندلاع انتفاضة الأقصى.[49]

وقد أدى نفاد جميع المواد اللازمة للبناء والإنشاءات كالحصمة والإسمنت وحديد البناء، والمواد الأخرى المساعدة، من أسواق قطاع غزة خلال سنوات الحصار، إلى توقف عشرات شركات المقاولات عن العمل، بسبب عدم قدرتها على تنفيذ المشروعات، التي كانت قد بدأت العمل فيها قبل إحكام الحصار وتشديده. وجراء ذلك تكبدت تلك الشركات خسائر فادحة، وخاصة أنها تعاقدت على تنفيذ تلك المشروعات في مواعيد محددة، والتزمت بالخضوع لعقوبات جزائية في حال التأخير عن تنفيذ هذه المشروعات. ووفقاً لاتحاد المقاولين الفلسطينيين، فإن الخسائر الناتجة عن توقف هذه المشروعات تبلغ مليوناً و880 ألف دولار شهرياً، إضافة إلى الخسائر الإدارية الأخرى، وتأمينات الفوائد البنكية، فضلاً عن الخسائر الناجمة عن ارتفاع أسعار مواد البناء.[50]

وخلال العامين الأخيرين، عاودت بعض شركات المقاولات ممارسة عملها بشكل جزئي ومحدود، معتمدةً على مواد البناء الموردة من جمهورية مصر العربية عبر الأنفاق، والكميات المحدودة التي يتم توريدها إلى قطاع غزة لمصلحة المنظمات الدولية، وذلك في أعقاب التسهيلات المحدودة التي أعلنتها السلطات المحتلة في يونيو 2010.

تاسعاً: انتشار الفقر وارتفاع معدلاته

ترتب على الحصار الإسرائيلي تردي الأوضاع الاقتصادية، وتبعاً لذلك انتشر الفقر بين العائلات التي فقدت مصادر دخلها، نتيجة انضمام آلاف العاملين في القطاعات الاقتصادية المختلفة إلى صفوف العاطلين عن العمل.

فقد تسبب الحصار بفقدان نحو 157000 عامل عملهم في المنشآت الصناعية العاملة في قطاع غزة، والتي توقف العمل في معظمها، وبقي عدد محدود منها يعمل بطاقة إنتاجية منخفضة، وذلك جراء منع سلطات الاحتلال دخول المواد الخام اللازمة لعملية الإنتاج إليها، أو بسبب منعها من تصدير منتجاتها إلى خارج القطاع. وقد كان معظم الذين فقدوا أعمالهم يعملون في قطاعات الصناعات الخشبية والأثاث، والخياطة والملابس، والصناعات المعدنية، والزراعة، والبناء والإنشاءات.

سبق ذلك انضمام نحو 40000 عامل إلى صفوف العاطلين عن العمل، بسبب إغلاق سلطات الاحتلال لمعبر بيت حانون، ومنعهم من اجتيازه

والوصول إلى أعمالهم داخل إسرائيل، وبدأ تقليص عدد العمال العاملين في إسرائيل تدريجياً مع بداية انتفاضة الأقصى في عام 2000. وفي عام 2006 مُنع دخول أي عامل من القطاع للعمل في إسرائيل، وبذلك فقد قطاع غزة أجور العمال اليومية، التي كانت تعد من أهم مصادر الدخل القومي الفلسطيني على مدار سنوات عديدة.[51]

وبحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فقد ارتفعت نسبة العائلات الفلسطينية التي تعيش تحت خط الفقر خلال عام 2012 إلى 38.8٪، منها 23٪ تعيش تحت خط الفقر المدقع.[52] كما بلغت معدلات البطالة الناجمة عن الشلل شبه التام لجميع القطاعات الاقتصادية 32.2٪ (الربع الأخير من عام 2012)، ومنها 20٪ من الذكور و50٪ من الإناث.[53]

وفي هذا السياق، حذر **تقرير التجارة والتنمية** لعام 2012، الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) من عواقب ارتفاع نسبة البطالة بين الشبان الفلسطينيين، موضحاً أن وضع العمال في غزة من أسوأ الأوضاع في المنطقة.[54] ورأت منظمة العمل الدولية أن أوضاع العمال الفلسطينيين في قطاع غزة هي «الأسوأ في المنطقة والعالم»، مشيرة إلى أن نسبة البطالة تعد الأعلى إقليمياً. وقال تقرير نشرته منظمة العمل الدولية خلال عام 2012، إن معدّل البطالة في قطاع غزة بلغ ثلاثة أضعاف المعدل الإقليمي، ودعت إلى اتخاذ خطوات سريعة لحل المشكلة، في ظل أوضاع "مقلقة للغاية"، مؤكدة أنه من حق شريحة الشباب المتنامية في غزة الحصول

على فرص عمل أفضل، ونمو متساوٍ؛ فهؤلاء الشباب بحاجة إلى وظائف لائقة، وحدٍّ أدنى من الحماية الاجتماعية، واحترام حقوقهم الأساسية من أجل ضمان حياة كريمة. كما دعت المنظمة إلى الاهتمام بالشباب بشكل ملحّ، من خلال تقديم المساعدة في التدريب المهني وتطوير الأعمال وخلق فرص العمل، في ظل هشاشة أوضاع العمال في فلسطين المحتلة.[55]

ووصلت معدلات البطالة، في قطاع غزة عام 2011 إلى 45.2٪ بين القوى البشرية العاملة في القطاع، وما يزيد على 50٪ بين الفئة العمرية من 15–29 عاماً، وهذه النسبة تمثل هدراً للطاقات الشبابية. وبات الآلاف من العاملين في معظم القطاعات الاقتصادية غير قادرين على تأمين احتياجاتهم وأفراد أسرهم الأساسية الضرورية، وخاصة الغذائية والصحية منها، نظراً إلى فقدانهم فرص عملهم، أو لتدني أجورهم، بسبب الخسائر التي يعانيها من يشغِّلونهم.[56]

ووفقاً لتقرير صادر عن وكالة الأونروا، فإن القطاع الخاص كان الأشد تضرراً مقارنة بالقطاع الحكومي؛ ففي النصف الثاني من عام 2010، قامت الشركات والمصالح التجارية بالتخلص من أكثر من 8000 وظيفة، وشَكّل ذلك انخفاضاً في معدل العمالة مقداره 8٪ تقريباً مقارنة بالنصف الأول من العام نفسه. وفي المقابل، نما القطاع الحكومي الذي تسيطر عليه سلطة حركة حماس بنحو 3٪ خلال الفترة نفسها. ويقول سامي مشعشع، مدير إعلام الأونروا: «إنه من الصعب فهم المنطق وراء السياسة المقصودة والتي تعمل

متعمـدة عـلى إفقـار العديـدين وتقـوم بـالحكم عـلى مئـات الآلاف مـن الأشخاص، الذين لديهم إمكانات أن يكونـوا منتجـين، بـأن يعيـشوا حيـاة العوز منذ عام 2007، استطاعت سـلطة حمـاس أن تزيـد معـدل العمالـة في القطاع العام بما لا يقل عن الخمس (20٪ تقريباً)»، مضيفاً أن «الأمر الأكثـر إثارة للانتباه هو أنه في الوقت الذي كان يفترض أن يكون الوضع فيـه جيـداً نسبياً بالنسبة إلى القطاع الخاص في غزة، بسبب التخفيف المفترض للحصار، فإن القطاع العام هو الذي عمل على توليد 70٪ من صافي نمو فرص العمـل خلال الفترة الواقعة بين النصف الثاني لعام 2009 وحتى النصف الثاني لعـام 2010. وإذا ما كان الهدف وراء سياسـة الحـصار هـو إضـعاف إدارة سـلطة حماس الإدارية، فإن الأرقـام الخاصـة بالعمالـة في القطـاع العـام تـشير إلى أن الهدف قد باء بالفشل. وفي المقابل كانت سلطات الاحتلال ناجحة للغايـة في معاقبة بعض الأشخاص الأشد فقراً في منطقة الـشرق الأوسـط ... إن عـدد الأشخاص الذين يأتون إلينا، وهـم الأشد فقراً، الذين يعيشون على أقـل مـن دولار واحد يومياً، قد تضاعف ثلاث مرات ليصل إلى 300000 شخص منذ فرض الحصار، ومع وجود العديد من مشروعات إعادة الإعمار التي مـاتزال بانتظار الموافقة عليها، فإن المستقبل يبدو قاتماً».[57]

عاشراً: الأوضاع النقدية والمصرفية

تفاقمت خلال سنوات الحصار المشكلات المتعلقـة بالأوضـاع النقديـة والمصرفية في غزة بشكل كبـير؛ فقـد فرضـت الـسلطات الإسرائيليـة قيـوداً

مشددة على حركة النقد من غزة وإليها، كما منعت خلال السنوات الثلاث الأولى للحصار التحويلات النقدية إلى قطاع غزة بشكل كامل تقريباً.

ويتعامل سكان قطاع غزة بثلاث عملات رئيسية هي الشيكل الإسرائيلي، والدولار الأمريكي، والدينار الأردني. ومنذ عام 2007 حتى نهاية عام 2009 كان ثمة عجز في النقد المتاح في الجهاز المصرفي في عملة واحدة على الأقل. وقد كانت السمة المميزة لعام 2009، هي العجز في الدولار الأمريكي وتوافر الشيكل الإسرائيلي، ما أجبر البنوك على السداد لعملائها باستخدام الشيكل، حتى إنْ كان حساب العميل بالدولار الأمريكي أو بالدينار الأردني، وقد أدى السداد للعملاء بالشيكل الإسرائيلي إلى إحداث العديد من المشكلات بين البنوك وعملائها؛ لأن سعر الصرف في السوق السوداء، التي تعد النظام النقدي الموازي، كان أعلى بكثير من الأسعار الرسمية التي تستخدمها البنوك.[58]

ويعد السبب الرئيسي في العجز في وجود الدولار الأمريكي هو الحظر الإسرائيلي على نقل العملات بين إسرائيل والضفة الغربية وغزة. إضافة إلى ذلك، أسهمت الأنفاق الحدودية بين غزة ومصر في تفاقم مشكلة العجز في الدولار الأمريكي، نظراً إلى أن السلع الاستهلاكية التي يتم شراؤها عبر الأنفاق يدفع ثمنها بالدولار الأمريكي نقداً.

وطبقاً لسلطة النقد الفلسطينية، فقد سمحت السلطات المحتلة خلال عام 2009 بتوريد مبلغ 450 مليون شيكل إسرائيلي إلى قطاع غزة، وفي

المقابل، منعت توريد الدينار الأردني أو الدولار الأمريكي إلى غزة أو تحويله منه، وذلك على الرغم من الحاجة إلى ما بين 6 و8 ملايين دينار أردني، وما بين 16 و18 مليون دولار أمريكي للتعاملات التجارية اليومية.[59]

وقد أخلّت مشكلات العملات المذكورة بالاقتصاد الفلسطيني، وأثرت سلبياً في القطاع المصرفي؛ إذ إنها أوجدت اقتصاداً موازياً غير شرعي خارج الاقتصاد المراقب، ومعايير الجهاز المصرفي القانونية. وقد أدى العجز في الدولار الأمريكي والوفرة في الشيكل الإسرائيلي إلى النتائج الآتية:[60]

- لحقت بالبنوك المحلية خسائر مالية ضخمة، ما هدد قدرة البنوك الصغيرة على استئناف عملها، وقد نجم عن هذه الخسائر عدم قدرة البنوك على خدمة عملائها؛ فالبنوك غير قادرة على تسلم ودائع بالشيكل الإسرائيلي والسداد بالدولار الأمريكي، نظراً إلى أنها مشبعة بالفعل بعملة الشيكل، وهي في حاجة ماسة لعملة الدولار. وقد منعت هذه الظروف البنوك المحلية من تحقيق أهدافها المالية والتسويقية. كما أدى الاحتفاظ بكميات ضخمة من النقد بعملة الشيكل إلى زيادة تكاليف التأمين؛ لأنه كلما زادت العملات النقدية التي تحتفظ بها البنوك، زادت المخاطر التي تواجهها، ومن ثم تزيد نسبة أقساط التأمين.

- فقد سكانُ قطاع غزة، ومن بينهم الأشخاص المحتاجون الذين يتلقون دعماً مالياً، فرصتَهم في الحصول على سعر أعلى لأموالهم (بالدولار

الأمريكي) مقارنة بالسعر الذي تقدمه مكاتب الصرف. وأثّر هذا سلبياً في قدرتهم الشرائية. وعلى الرغم من أنهم حصلوا على السعر الرسمي لأموالهم، فإنهم يعتقدون أنهم قد ضيعوا فرصة رفع مستوى معيشتهم في ضوء الكساد وهبوط الأسعار السائدين.

- يتأثر الاقتصاد الفلسطيني كلياً بصورة سلبية جراء العجز في أي عملة، ونظراً إلى وجود عجز في العملات المتاحة للجهاز المصرفي، نشأ نظام نقدي بديل لا يخضع لمراقبة السلطات الشرعية، الأمر الذي أدى إلى زيادة غسل الأموال واستغلال مدخرات المقيمين في غزة في استثمارات محفوفة بالمخاطر، وغير مراقبة.

الحصار الإسرائيلي في القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان

منذ أن احتلت إسرائيل قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها مدينة القدس في حربها عام 1967، قامت بفرض حكمها العسكري عليها. ومنذ ذلك التاريخ والمجتمع الدولي يقر ويؤكد أن القوات الإسرائيلية هي قوة احتلال، وأن الأراضي الفلسطينية هي أرض محتلة، وأن أحكام اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية السكان المدنيين في زمن الحرب لعام 1949، تنطبق عليها قانوناً، وأن سلطات الاحتلال الإسرائيلية ملزمة بتطبيق أحكام هذه الاتفاقية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. وعلى الرغم من ذلك، فإن سلطات

الاحتلال أمعنت في انتهاكها وبشكل منظم أحكام الاتفاقية ومجمل قواعد القانون الدولي، في ما يتعلق بإدارتها للأراضي الفلسطينية المحتلة، وعلاقتها بالسكان الفلسطينيين المدنيين الذين يخضعون للحماية. ويهدف القانون الدولي الإنساني، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة، إلى توفير الحماية للسكان المدنيين في زمن الحرب وفي الأراضي المحتلة؛ لذا فهي تؤكد أن دولة الاحتلال ليست مطلقة اليدين في استخدام ما تشاء من القوة أو الإجراءات أو السياسات في إدارتها لهذه الأراضي، ويجب على الدوام أن تراعي إلى أقصى حد مصالح السكان المدنيين وحماية ممتلكاتهم، وألا تُغير من الوضع القانوني لتلك الأراضي.

وتمثل سياسة الحصار شكلاً من أشكال العقوبة الجماعية التي يحظرها القانون الدولي الإنساني، خاصة أحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 الخاصة بحماية السكان المدنيين وقت الحرب، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بصرف النظر عن تبرير ممارسته من قبل الحكومة الإسرائيلية. فالمادة (33) من الاتفاقية المشار إليها «تحظر على قوات الاحتلال الحربي القيام بمعاقبة الأشخاص المحميين على جرائم لم يرتكبوها، كما تحظر على تلك القوات اتخاذ تدابير اقتصاص من الأشخاص المحميين وممتلكاتهم».

إن العقاب في القانون الدولي كما تؤكد ذلك المادة سالفة الذكر هو عقاب شخصي شأنه في ذلك شأن القانون المحلي، وبالتالي لا يجوز فرض أي نوع من العقوبات على أي شخص أو أشخاص لم يقترفوا أياً من الأعمال التي

تسببت في اتخاذ مثل تلك العقوبة. إن قوات الاحتلال لديها الحق وفق المادة (64) من الاتفاقية في معاقبة الأفراد المتورطين في أعمال عدائية، إلا أن العقوبة الجماعية، والإغلاق أحد أشكالها، هي تجاوز واضح للصلاحيات المخولة لقوة الاحتلال بموجب الاتفاقية، وانتهاك لأحكامها.

إضافة لما سبق، فإن الحصار الذي تفرضه قوات الاحتلال الإسرائيلي، هو شكل من أشكال القصاص أو الثأر من السكان المدنيين الفلسطينيين، وقد جاء بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية التي جرت في يناير 2006، والعملية العسكرية التي نفذتها فصائل المقاومة الفلسطينية في يونيو 2006، وأدت إلى مقتل جنديين وأسر ثالث، وما يؤكد هذه الغاية الصرامة والشمولية والإغلاق الكامل للقطاع. وهذه الإجراءات، أي الثأر من الأفراد وممتلكاتهم، محرمة في القانون الدولي على نحو ما جاء في المادة (33) من اتفاقية جنيف الرابعة. وقد قام جان بكتيه بتقديم تحليل مهم ودقيق لمعنى ومدى ذلك التحريم الوارد في المادة (33) من اتفاقية جنيف الرابعة حيث يقول: «إن منع القصاص هو ضمانة لكل الأفراد المحميين، سواء كانوا في أراضي طرف من أطراف النزاع أو في الأرض المحتلة. إن ذلك (التحريم) ذو صفة مطلقة؛ لذا لا يجوز تفسيره على أنه يتضمن تحفظات ضمنية في ما يخص الضرورة العسكرية».[61]

ومما سبق نخلص إلى أن الإغلاق، مهما كان التبرير الإسرائيلي له، يفتقد كلياً الأساس القانوني، وهو انتهاك لأحكام القانون الدولي ذات

الصفة المطلقة في التحريم التـي تحظـر العقوبـات الجماعيـة أو الثأريـة مـن الأفراد المحميين.

كما تؤكد المواثيق الدولية لحقوق الإنسان حـقَّ كـل شـخص في التنقـل والحركة، حيث تنص المادة (12) من العهد الدولي الخـاص بـالحقوق المدنيـة والسياسية لعام 1966 على حقِّ كل شخص يوجد عـلى نحـو قـانوني داخـل إقليم دولة ما في حرية التنقل واختيار مكان إقامته، وحقه في حرية مغادرة أي بلد، بما في ذلك بلده. كما تتناقض هذه الأعمال العدوانية غير المبررة مع العهد الـدولي الخـاص بـالحقوق الاقتـصادية والاجتماعيـة والثقافيـة لعـام 1966، بموجب المادة (1) حيث تنص عـلى أنـه: «لا يجـوز في أيـة حـال حرمـان أي شعب من أسباب عيشه الخاصة». وبموجب المادة (5) من العهد «تحظر عـلى أي دولة أو جماعة أو شخص مباشرة أي نشاط أو القيام بأي فعـل يهـدف إلى إهدار أي من الحقوق أو الحريات المعترف بها في هذا العهد».

إن حق الأفراد في الحركة والتنقل يعدُّ مـن حقـوق الإنـسان الأساسـية التي يجب أن يتم ضمان احترامها وتمتع الأفراد بها،[62] وعدم التذرع بالاستثناء الذي ورد في العهد الدولي الخاص بـالحقوق المدنيـة والـسياسية لعـام 1966 لممارسة هذا الحق في حالات محددة، بحيـث ذكـر العهـد أنـه «لا يجـوز تقييـد الحقوق الواردة في العهد بأية قيود غير تلك التي ينص عليها القانون، وتكون ضرورية لحماية الأمن القومي أو النظـام العـام أو الـصحة العامـة أو الآداب

العامة أو حقوق الآخرين وحرياتهم، وتكون متماشية مع الحقوق الأخرى المعترف بها في هذا العهد».

إن السؤال المطروح هو: هل يشكل هذا الاستثناء مبرراً شرعياً لقوات الاحتلال الإسرائيلي لتقييد حرية الحركة للفلسطينيين؟ قطعاً لا، حيث إن ما تقوم به تلك القوات ليس انتهاكاً لمبدأ السماح والاحترام الوارد في نص المادة فقط، بل حتى لمبدأ التقييد المشار إليه، ويعود ذلك إلى عدد من الأسباب:[63]

1. إن الأصل في التشريع هو السماح، وإن الاستثناء هو التقييد، ويجب النظر إلى المادة (12) من العهد الدولي استناداً إلى تلك الحقيقة الفقهية؛ فالأصل هو احترام حقوق الأفراد في الحركة والتنقل داخل المنطقة الواحدة (الضفة الغربية وقطاع غزة) وخارجها. وعلى العكس من ذلك، فإن ما تقوم به السلطات الإسرائيلية المحتلة من انتهاك لذلك الحق وتقييده منذ عام 1967 هو الأصل، وإن السماح بالحركة للفلسطينيين هو الاستثناء، وفي هذا مخالفة صريحة لتلك المادة.

2. إن الحق في حرية التنقل والحركة هو حق فردي كما هو وارد في نص المادة (12) «لكل فرد الحق في ...»، لذا فإن التقييد كما تتضمنه المادة أيضاً هو فردي، بمعنى أنه من الصعب قبول أن التقييد قد يشمل السكان بأسرهم. وهذه الحقيقة تنطبق على جميع الحقوق الواردة في العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، والتي هي في الدرجة الأولى حقوق فردية.

إن النتيجة المؤكدة هي أن ما تقوم به القوات الإسرائيلية من تقييد شبه كامل لحركة السكان الفلسطينيين وتنقلهم هو شكل من أشكال العقاب الجماعي الذي يتنافى روحاً ونصاً مع معايير حقوق الإنسان.

3. إن التقييد، إذا ما تمت ممارسته كما في حالات الطوارئ مثلاً (وهي الحالات التي تشير إليها المادة)، يجب أن يُمارس في أضيق نطاق ممكن، وأن يُمارس لفترة محددة زمنياً، وأن يكون التقييد أو غيره من الإجراءات متناسباً مع ما تتعرض له الدولة من مخاطر إن وجدت. والحقيقة المؤكدة أن قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ أن احتلت الضفة والقطاع وهي تمارس ذلك التقييد من دون تحديد لنهايته، وينطبق ذلك على الحصار الذي تفرضه على القطاع منذ عام 2007، حيث لم تُحدد المدة الزمنية لمفعوله أو موعد معين لنهايته، هذا بافتراض أنه ليس عقاباً جماعياً.

4. إن التقييد الذي تفرضه قوات الاحتلال الإسرائيلي على حرية الحركة يعرّض حقوقاً أخرى يحميها العهدان الدوليان كالحق في التعليم والصحة، وحتى الحق في الحياة؛ لأنه يتعرض للانتهاك في حالة منع المواد الغذائية الأساسية والأدوية، ومنع نقل المرضى إلى المستشفيات خارج قطاع غزة لإجراء عمليات جراحية، وهو ما تسبب فعلاً بوفاة عدد من المرضى. إن هذا كله يؤكد أن قوات الاحتلال الإسرائيلية تنتهك فعلاً أحكام المادة (12) وغيرها من مواد العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

علاوة على ذلك، اعتبرت لجنة مناهضة التعذيب أن سياستي الحصار وهدم المنازل اللتين تمارسهما قوات الاحتلال تشكلان انتهاكاً للمادة (16) من اتفاقية منع التعذيب والمعاملة القاسية والحاطة بالكرامة، ولا يمكن تبرير استخدام هاتين السياستين في أي ظرف من الظروف. إن أحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان ملزمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي كونها طرفاً في معظم الاتفاقيات الدولية.[64]

وتنص المادة (5) من الاتفاقية الدولية لإلغاء جميع أشكال التمييز العنصري لعام 1965، على أن لكل الأفراد الحق في حرية التنقل ضمن حدود دولتهم، والحق في مغادرتها، والرجوع إليها، والحق في الجنسية.

ويعد التعليق العام رقم (27)، والذي صدر عن اللجنة المعنية بالحقوق المدنية والسياسية في جلستها السابعة والستين في عام 1999، الأساس الفلسفي والقانوني الذي يحدد النطاق الواسع لمفهوم الحق في حرية التنقل والحركة. وتنص الوثيقة على أن لكل الأفراد الحرية في اختيار سكنهم، وأن لهم الحق في مغادرة أي دولة بما فيها دولتهم. وتنص على القيود الاستثنائية التي يمكن فرضها على حرية التنقل في ظروف محددة، ويؤكد التعليق العام حق كل فرد في العودة الى بلده. كما يتناول التعليق العام نفسه المادة (12) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية بكل جزئياتها، ويتفحصها من وجهة نظر قانونية. وتعد هذه الوثيقة إحدى الوثائق المهمة التي يجري الرجوع إليها في حالة فحص عمق مضمون حرية التنقل وحدوده.[65]

ويؤكد تقرير البروفيسور ريتشارد فولك، مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، أن حصار قطاع غزة غير مشروع بمعزل عن مجمل آثاره الإنسانية، ويشكل في جوهره حالة واضحة ومنهجية ومستمرة من العقوبة الجماعية المفروضة على سكان مدنيين، ويشكل انتهاكاً مباشراً لأحكام المادة (33) من اتفاقية جنيف الرابعة. ويضيف التقرير أنه على الرغم من التخفيف المعلن للحصار في أعقاب حادثة أسطول سفن المساعدات الإنسانية في 31 مايو 2010، فإن الحالة الإنسانية المزرية لاتزال مستمرة في غزة. ومن المؤسف، أنه برغم حدوث بعض التخفيف الانتقائي للحصار، فإن السمات الأساسية للحصار تظل قائمة مع استمرار المشقات والمخاطر التي يتعرض لها سكان غزة المدنيون كلهم. وتشير الإحصاءات المتاحة في التقرير إلى أن الشاحنات الواردة إلى قطاع غزة بعد تخفيف الحصار تمثل 28٪ من المعدل قبل فرض الحصار في يونيو 2007. ويشير التقرير إلى أن قطاع غزة يحتاج إلى حمولة 670000 شاحنة من مواد البناء من أجل إعادة البناء في أعقاب الهجوم الإسرائيلي الذي وقع في يناير 2009، غير أن السلطات الإسرائيلية لم تسمح إلا بدخول ما متوسطه حمولة 715 شاحنة في الشهر منذ "تخفيف" القيود في يونيو 2010، وبهذا المعدل ستستغرق عملية إعادة بناء غزة 78 سنة، بحيث تنجز هذه العملية في عام 2088. وأضاف تقرير المقرر الخاص أن المواد الغذائية قد شكلت ما نسبته 53٪ من مجموع الواردات مقارنة بما نسبته 20٪ قبل فرض الحصار، ما يدل على انخفاض في الحاجات غير الغذائية اللازمة لاستعادة الحياة المدنية

الطبيعية. هذه الحقائق بحسب تقرير المقرر الخاص تثبت استمرار الحصار وعدم مشروعيته، بصفته شكلاً من أشكال العقوبة الجماعية غير المشروعة التي يمكن عدها جريمة من الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وحرماناً من الحاجات المادية الأساسية لسكان مدنيين يعيشون تحت الاحتلال، ما يشكل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني.[66]

كما تنبع أهمية الحق في حرية كل شخص في الحركة والتنقل كونه شرطاً ضرورياً لتحقيق حقوق أخرى راسخة في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن ضمنها الحق في العمل (المادة 6)، والحق في ظروف حياتية لائقة (المادة 11)، والحق في الصحة (المادة 12)، والحق في التعليم (المادة 13)، والحق في الدفاع عن حياة العائلة (المادة 10).

خاتمة

انعكس الحصار الذي تفرضه قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة منذ يونيو 2007 على مجمل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية فيه، وترك تأثيرات سلبية على أوجه الحياة المختلفة.

فقد ترك الحصار آثاراً سلبية على الأمن الغذائي لسكان القطاع، بحيث انخفض مستوى التغذية إلى معدل غير مسبوق، وارتفعت نسبة المياه الملوثة في القطاع، وأصبحت مياه الشرب غير ملائمة للاستعمال الآدمي، ولا

تتوافق مع معايير الصحة العالمية. كما منع الحصار إعادة إعمار القطاع، بما في ذلك إعادة بناء المنشآت والأعيان المدنية وترميمها، وتعبيد الشوارع والطرق، التي تعرضت لعمليات تدمير كامل وجزئي خلال الهجمات العسكرية الإسرائيلية. كما فاقم الحصار أزمة الإسكان الخانقة التي يعانيها القطاع، الناجمة عن النمو السكاني الطبيعي، والتدمير الإسرائيلي المَنهج للمنازل السكنية منذ بداية انتفاضة الأقصى.

وامتدت آثار الحصار لتبلغ الأوضاع الصحية؛ إذ قيدت قوات الاحتلال الإسرائيلي توريد الأدوية والمستلزمات والمهمات الطبية إلى القطاع، ما أحدث أزمات متتالية تركت آثاراً سلبية على المرضى الذين يعانون أمراضاً خطرة ومستعصية. كما قامت قوات الاحتلال بتأخير أو منع المرضى المحولين للعلاج خارج قطاع غزة من التنقل والسفر للعلاج، وهو ما أدى إلى مضاعفات صحية خطرة على حياتهم، أفضت إلى وفاة عدد منهم.

كما أدى الحصار إلى تدهور أوضاع التعليم في قطاع غزة، بسبب عدم القدرة على بناء مدارس جديدة تواكب التطور الطبيعي لزيادة الطلاب، أو حتى ترميم المدارس التي تضررت خلال الأعمال العدوانية الإسرائيلية على القطاع، وانعكس ذلك على البيئة المناسبة لعملية التعليم، وأثّر في القدرة الاستيعابية لدى الطلبة. كما حرمت قوات الاحتلال الآلاف من طلبة قطاع غزة من فرصة التعليم في الجامعات في الخارج، في التخصصات التي يفضلونها، والتي تعد حيوية وضرورية للسكان.

وتعد الأوضاع الاقتصادية، الأكثر تضرراً من الحصار الإسرائيلي، حيث فقدت آلاف العائلات الفلسطينية مصادر دخلها، نتيجة لفقدان آلاف العاملين في القطاعات الاقتصادية المختلفة في قطاع غزة وظائفهم، وانضمامهم إلى صفوف العاطلين عن العمل. وتبعاً لذلك، ارتفعت نسبة العائلات الفلسطينية التي تعيش تحت خط الفقر، وزادت معدلات البطالة إلى مستويات غير مسبوقة، بسبب الشلل شبه التام للقطاعات الاقتصادية كافة.

إن التصريحات الإسرائيلية المتلاحقة بشأن تخفيف الحصار على قطاع غزة، وتقليص القيود المفروضة على تنقل المواطنين وسفرهم، وعلى تصدير السلع المختلفة وتوريدها إلى القطاع، هي تصريحات غير صادقة؛ فهي تستهدف إيهام المجتمع الدولي بإدخال تسهيلات للتخفيف من الحصار. لكن سلطات الاحتلال مازالت تُحكم قيودها، التي تهدف إلى عزل سكان القطاع عن امتدادهم الجغرافي في الضفة الغربية، بما في ذلك مدينة القدس المحتلة بشكل تام، ولم يطرأ أي تغيير جوهري على حركة المعابر التجارية، ولم تشكل السلع المحدودة التي سُمح بتوريدها مؤخراً إضافة نوعية لطبيعة السلع المسموح لها بدخول القطاع (معظمها مواد غذائية وسلع استهلاكية)، في ظل استمرار فرض حظر على دخول أغلبية المواد الأساسية الضرورية للسكان، بما فيها المواد الخام اللازمة للقطاعات الصناعية، ومستلزمات البناء والمعدات الثقيلة كافة. وفضلاً عن ذلك، لاتزال سلطات الاحتلال تفرض حظراً شبه تام على تصدير منتجات القطاع، وتستثني من ذلك كميات محدودة جداً من المنتجات الزراعية.

إن الحصار الذي تفرضه قوات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة يشكل انتهاكاً للقانون الدولي، وهو شكل من أشكال القصاص أو الثأر من السكان المدنيين الفلسطينيين. وهذا الهدف أي الثأر من الأفراد وممتلكاتهم محرم في القانون الدولي، مهما كان التبرير الإسرائيلي له، كونه يفتقد كلياً الأساس القانوني، وهو انتهاك لأحكام القانون الدولي التي تحظر العقوبات الجماعية أو الثأرية من الأفراد المحميين.

ولا تغيّر زيادة البضائع المسموح بتوريدها إلى قطاع غزة شيئاً فيما يتعلق بعدم قانونية سياسة الحصار، التي لا تتماشى مع الالتزامات القانونية الواقعة على إسرائيل كقوة احتلال، ولا مع المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، التي تعد إسرائيل طرفاً فيها، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. بل تسعى إسرائيل من وراء هذه الزيادة المحدودة إلى مأسسة الحصار وإضفاء الشرعية عليه من قبل المجتمع الدولي، ما يدفع قطاع غزة باتجاه مرحلة أخرى من مراحل الحصار؛ فقد لا يعاني سكان القطاع خلاله النقص نفسه في البضائع، ولكن ستستمر تبعيتهم الاقتصادية لإسرائيل، وعدم قدرتهم على التحكم في شؤونهم الخاصة، بالإضافة إلى عزلهم عن العالم الخارجي اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً.

التوصيات

في ضوء نتائج الدراسة التي تفيد بأن الحصار المفروض على قطاع غزة منذ عام 2007 يعد شكلاً من أشكال العقاب الجماعي المحرّم دولياً، وفي ظل

استمرار تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لسكان القطاع، فإنها تقدم التوصيات الآتية إلى كل من المجتمع الدولي والدول العربية والإسلامية والسلطة الوطنية الفلسطينية، وذلك في نطاق ما يتحمله كل منها من مسؤوليات تجاه سكان قطاع غزة.

المجتمع الدولي

1. يتعين على المجتمع الدولي التصرف بحزم وبشكل فوري من أجل إجبار إسرائيل على الالتزام بالقواعد والمبادئ والحقوق الأساسية للأشخاص، التي أقرتها الأمم المتحدة، ووقف العمل بسياسة العقوبات الجماعية ضد المدنيين المحميين بموجب القانون الدولي.

2. على الأطراف السامية المتعاقدة على اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 الوفاء بالتزامها والتدخل الفوري من أجل احترام قواعد الاتفاقية وضمان احترامها في قطاع غزة، والعمل على وقف سياسة العقاب الجماعي ضد السكان المدنيين. ويمثل الحصار المحكم المفروض على القطاع أحد أهم أشكالها. إن الصمت الدولي تجاه الانتهاكات الجسيمة للاتفاقية التي تقترفها قوات الاحتلال الإسرائيلي يشجع إسرائيل على التصرف كدولة فوق القانون، وعلى ارتكاب المزيد من الجرائم بحق المدنيين الفلسطينيين دون ملاحقة.

3. تأكيد أن التسهيلات المزعومة لسلطات الاحتلال لتخفيف الحصار هي محاولة للتغطية على عدم قانونية هذه السياسة المحظورة وفقاً للقانون الدولي، والمطالبة بإزالة جميع القيود المفروضة على حرية الحركة والتنقل للبضائع والأشخاص، وإعادة فتح المعابر كافة.

4. وإلى أن يتم رفع الحصار عن قطاع غزة نهائياً، فإن المجتمع الدولي مطالب بالعمل الفوري على توفير الاحتياجات والمستلزمات الأساسية اللازمة لسكان القطاع كافة، وتوفير برامج إغاثية عاجلة لإنقاذ المواطنين المتضررين، وتقديم المساعدات الطارئة للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المختلفة.

الدول العربية والإسلامية

1. السعي الجاد والمتواصل لتطبيق قرارات القمم العربية التي دانت الحصار ودعت إلى إنهائه، وبلورة موقف عربي وإسلامي موحد للضغط على إسرائيل لوقف سياسة العقاب الجماعي، وتحميل الاحتلال مسؤولية الآثار الكارثية المترتبة على استمرار سياسة الحصار، وذلك بالتعاون بين المجتمع الدولي والدول العربية والإسلامية.

2. ضرورة الاستثمار التنموي للدول العربية والإسلامية في قطاع غزة لإيجاد نظام اقتصادي مستقر، وفتح الأسواق العربية والإسلامية أمام البضائع

الفلسطينية، وإزالة كل المعوقات التي تحول دون تصديرها، وذلك لدعم المؤسسات الإنتاجية، وفك التبعية للاقتصاد الإسرائيلي.

3. دعم الدول العربية والإسلامية لنظام التشغيل في قطاع غزة، سواء باستيراد الأيدي العاملة بمختلف تخصصاتها للعمل في الأسواق العربية والإسلامية، أو التوظيف عن بعد، أو التكفل بمشاريع تنموية تهدف إلى إيجاد فرص عمل دائمة ومستقرة لآلاف العاطلين عن العمل في القطاع، وذلك لمحاربة الزيادة المتنامية في معدلات الفقر والبطالة.

4. ضرورة استمرار المساعدات الإغاثية والطارئة التي تقدمها الدول والمنظمات العربية والإسلامية لإنقاذ آلاف العائلات الفلسطينية التي تعاني الفقر، وفقدت الحدود الدنيا من مقومات العيش الكريم جراء سياسة الحصار، والأعمال العدوانية الإسرائيلية.

السلطة الوطنية الفلسطينية

1. يتعين العمل الفوري على إعادة الوحدة الوطنية وتشكيل حكومة فلسطينية واحدة، ووقف الصراع السياسي والشرخ القائم في رأس هرم السلطة الوطنية، من أجل الخروج من الأزمة الراهنة، وتوحيد الجهود من أجل رفع الحصار عن قطاع غزة، وفتح المعابر التجارية كافة، وتلك المخصصة لعبور الأفراد.

2. بذل أقصى الطاقات والجهود للتغلب على الأضرار الكارثية التي نتجت من الحصار المفروض على قطاع غزة، ولاسيما تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وارتفاع معدلات البطالة والفقر.

3. تشكيل لجنة طوارئ وطنية لمتابعة أداء القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعمل على تقديم التوصيات اللازمة إلى الجهات الوطنية والدولية المعنية لتقوم باتخاذ التدابير اللازمة، وتبني سياسات طارئة لاجتياز الضائقة التي يمر بها القطاع.

4. إعادة النظر في الاتفاقيات الاقتصادية مع إسرائيل لتجاوز السلبيات في بنودها، ولإعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني وإنعاشه وتنميته وتطويره، والعمل الجاد على عقد اتفاقيات اقتصادية مع الدول العربية والإسلامية، بما يحقق المصلحة الفلسطينية والمصالح المشتركة.

الهوامش

1. بدأ تنفيذ اتفاقية المعابر والحدود على معبر رفح الحدودي في 25 نوفمبر 2005، وعمل المعبر لساعات محدودة، وأقل مما نصت عليه الاتفاقية، لكن من دون حدوث مشكلات، أو إعاقات للمغادرين أو القادمين. وفي المقابل، تعثر تطبيق باقي بنود الاتفاقية؛ إذ استمرت إسرائيل في فرض قيود مشددة على باقي المعابر الحدودية التي تربط قطاع غزة بإسرائيل، ولم تنفذ بنود الاتفاقية الخاصة بحركة السكان والبضائع وتنقلها (الواردات والصادرات). كذلك لم توافق إسرائيل على البدء بتنفيذ البنود الخاصة ببناء مطار وميناء في قطاع غزة، حيث رفضت إجراء أي مباحثات بخصوص إعادة ترميم المطار وتشغيله، بل على العكس أقدمت على تدمير المزيد من منشآته. كما لم تصادق على مسودة الرسالة المقترحة بشأن الضمانات الإسرائيلية للمانحين بعدم تدخلها في تشغيل ميناء غزة، التي قدمتها الولايات المتحدة الأمريكية إلى الحكومة الإسرائيلية في يناير 2006، وهي ذات ضرورة للدول المانحة الراغبة في استثمار الأموال في بناء الميناء شريطة الحصول على ضمانات إسرائيلية بعدم التدخل في أعمال البناء.

2. جمال الخضري، «آثار الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة على التنمية»، ورقة بحثية منشورة في موقع منتدى الأعمال الفلسطيني بتاريخ 16/ 1/ 2010. انظر:
http://pbf.org.ps/site/?q=pages/view/397

3. جاء قرار السلطات المصرية بفتح معبر رفح إثر ارتكاب قوات الكوماندوز الإسرائيلية مجزرة بحق أسطول الحرية، واستشهاد عدد من المتضامنين الأتراك، الذين كانوا في طريقهم إلى قطاع غزة عبر البحر.

4. صحيفة **الأهرام** (القاهرة: 26/ 5/ 2011).

5. «إسرائيل تعلن رسمياً إغلاق معبر ناحل عوز بشكل نهائي»، وكالة معاً الإخبارية الفلسطينية، 4/ 1/ 2010، انظر:

http://maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=251755

6. «تقرير خاص حول معابر قطاع غزة»، وزارة الاقتصاد الوطني، فلسطين، أبريل 2010.

7. «إغلاق معبر المنطار يكرس الحصار»، موقع فلسطين أون لاين الإخباري، 13/ 3/ 2012، انظر: http://felesteen.ps/details/17743

8. «إسرائيل تزيل معبر المنطار عن الخريطة»، وكالة فلسطين اليوم الإخبارية، 28/ 4/ 2012، انظر: http://paltoday.ps/ar/post/107500

9. قرار مجلس الأمن الوزاري على صادرات قطاع غزة، 8 ديسمبر 2010، وزارة الشؤون الخارجية الإسرائيلية، انظر:

http://mfa.gov.il/MFAAR/TheGovernment/AnnouncementsAndStatements/2010/Pages/Security-Cabinet-decision-on-Gaza-Strip-exports-12122010.aspx

10. تم تجميع المعلومات خلال عام 2012 استناداً إلى هيئة المعابر والحدود، وزارة الاقتصاد الوطني في غزة.

11. «عملية غزة انتهت لكن حالة الطوارئ مستمرة»، شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين)، 11/ 12/ 2012، انظر:

http://arabic.irinnews.org/ReportArabic.aspx?SID=3411

12. صحيفة الحياة الجديدة (فلسطين: 26/ 10/ 2011).

13. تقرير «مياه مضطربة - حرمان الفلسطينيين من الحق العادل في الوصول للمياه»، منظمة العفو الدولية، 2009.

14. تصريحات جين غوف، الممثل الخاص لمنظمة الأمم المتحدة لرعاية الأمومة والطفولة، خلال مؤتمر صحفي عقد في مدينة غزة بتاريخ 27/ 8/ 2012.

15. «عشية يوم الجوع العالمي: أطباء لحقوق الإنسان تنشر تقريراً عن الأمن الغذائي في غزة»، 2011/1/9، انظر:

http://www.pls48.net/default.asp?id=66775#.Ue0HsWzJTVg

16. «مقابلة مع مدير سلطة جودة البيئة في غزة يوسف الغريز»، موقع الجزيرة نت، 10/ 9/ 2009، انظر:

http://www.aljazeera.net/news/pages/2c4ed2ae-1a93-4df9-9d70-58bc601d0ec2

17. «مخطط موجز للبنية الأساسية للصرف الصحي ومخاطر الصحة العامة في قطاع غزة»، منظمة الصحة العالمية، 2009.

18. حسين أبو النمل، «الاقتصاد السياسي لمشروع إعادة إعمار قطاع غزة»، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2009، انظر:

http://www.alzaytouna.net/permalink/4622.html#.PDD7xqz63gA

19. تم البدء في بعض المشروعات باستخدام مواد البناء التي يتم توريدها إلى قطاع غزة من خلال الأنفاق التي يتم حفرها على الحدود الفلسطينية - المصرية.

20. مقابلة للمهندس ياسر الشنطي، وكيل مساعد وزارة الأشغال العامة والإسكان في حكومة غزة، وكالة معاً الإخبارية، 10/ 6/ 2010.

21. تصريح المتحدث باسم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" كريس غينيس، وكالة معاً الإخبارية، 14/ 7/ 2011، انظر:

http://it.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=405337

22. مقابلة أجراها الباحث مع المهندس محمد الأستاذ، مسؤول ملف الإعمار في وزارة الأشغال العامة والإسكان، غزة، 4/ 9/ 2012.

23. «الإطار العام لآلية إعادة إعمار قطاع غزة»، وزارة الأشغال العامة والإسكان، غزة، مارس 2009.

24. مقابلة أجراها الباحث مع جمال الدردساوي، مدير العلاقات العامة والإعلام في شركة توزيع الكهرباء بمحافظات غزة، 12/ 1/ 2010.

25. حصل الباحث على المعلومات المتعلقة بكميات مواد البناء من وزارة الاقتصاد الوطني في غزة من خلال مقابلات عدة خلال أعوام الحصار.

26. قطاع غزة يواجه أزمة سكنية، **وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا)**، 18/ 6/ 2012، انظر:

http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=107526

27. في محاولة للتخفيف من وطأة الحصار، قام بعض التجار بحفر أنفاق على الحدود الفلسطينية - المصرية، لتوريد بعض السلع الأساسية إلى القطاع، وقد تمكنوا من استيراد العديد من السلع عبرها، وخاصة السلع الغذائية ومواد البناء وبعض أنواع الوقود. وقد جنب ذلك سكان القطاع مأساة كانت تحيق بهم، حيث عدت الأنفاق شريان حياة لقطاع غزة على مدى سنوات الحصار. وفي المقابل، هناك سلبيات كبيرة لحقت بالقطاع نتيجة حفر الأنفاق، أهمها عدم وجود رقابة على السلع الموردة عبرها، وهو ما سهل توريد مواد غذائية ومواد بناء غير صالحة للاستخدام، كما سهلت الأنفاق تهريب مواد ممنوعة كالمخدرات والمحرمات. علاوة على ذلك، لا يمكن الاعتماد على الأنفاق في توفير احتياجات قطاع غزة الأساسية كافة، لانخفاض طاقتها الاستيعابية من ناحية، ولتعرضها للانهيار والإغلاق من ناحية أخرى، وقد

أدى انهيار العديد من الأنفاق – التي حفرت بأدوات بدائية – إلى وفاة العشرات من العاملين فيها.

28. البيانات استناداً إلى دائرة العلاج في الخارج، وزارة الصحة الفلسطينية.

29. تفيد بيانات وزارة الصحة بأن عدد المرضى الذين توفوا نتيجة الحصار بشكل مباشر أو غير مباشر بلغ نحو 400 مريض، غير أن تحقيقات المنظمات الحقوقية الفلسطينية والدولية أكدت وفاة 64 مريضاً بسبب إجراءات الحصار بصورة مباشرة.

30. «الاحتلال يواصل ابتزاز مرضى غزة لتجنيدهم كعملاء»، وكالة فلسطين اليوم الإخبارية، 9/ 7/ 2010، انظر: http://paltoday.ps/ar/post/85552

31. مقابلة أجراها الباحث مع الدكتور منير البرش، مدير عام الصيدلة في وزارة الصحة بغزة، 19/ 5/ 2010.

32. مقابلة أجراها الباحث مع المهندس بسام الحمادين، مدير عام الأجهزة الطبية والصيانة في وزارة الصحة بغزة، 22/ 8/ 2011.

33. «أثر انقطاع التيار الكهربائي وتقنين إمدادات الوقود على الوضع البيئي في قطاع غزة»، مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان، غزة، أبريل 2008.

34. «غزة بحاجة إلى بناء عشرات المدارس لحل أزمة الاكتظاظ»، موقع فلسطين أون لاين، 1/ 10/ 2011، انظر: http://felesteen.ps/details/24887

35. «حصار غزة: صحيفة وقائع الأطفال والتعليم»، رابطة الوكالات الإنمائية الدولية، 2009.

36. «قطاع غزة بحاجة إلى (30) مدرسة سنوياً لمكافحة الاكتظاظ والحصار يمنع ذلك»، وكالة شهاب للأنباء، 19/ 9/ 2011، انظر:

http://shehab.ps/ar/index.php?act=post&id=3946

37. «مدارس غزة مكتظة وطلبتها محرومون من القرطاسية»، موقع إنسان أون لاين، 6/ 9/ 2009، انظر:

http://www.insanonline.net/news_details.php?id=9286

38. «ممنوعون من التعليم»، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، غزة، نوفمبر 2009، ص 7-9.

39. المرجع السابق، ص 4.

40. «الحرمان من التعليم: الانتهاكات الإسرائيلية المنظمة لحق الأطفال الفلسطينيين في التعليم»، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، غزة، يوليو 2011.

41. انظر:

"UNCTAD Assistance to the Palestinian People," Geneva, September 2012, 2.

42. انظر:

Gaza Trade Terminals 2007 Annual Report, Palestine Trade Center (PalTrade), Palestine, February 2008, 17.

43. «صناعات غزة مشلولة وأبواب مصانعها مازالت مغلقة»، موقع إنسان أون لاين، 17/ 7/ 2008. انظر:

http://www.insanonline.net/news_details.php?id=4013&PageNo=340

44. «تبعات أزمة غزة: تقرير قطاع الزراعة»، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، مارس 2009.

45. *Report Gaza Trade Terminals 2007 Annual*, op. cit., 20.

46. إحصاءات جمعية التنمية الزراعية التابعة للإغاثة الزراعية PARC خلال عامي 2010-2011. انظر:

http://www.pal-arc.org/ourprograms.html

47. *Report Gaza Trade Terminals 2007 Annual*, op. cit., 17.

48. محمد إبراهيم مقداد وخالد عمر الكحلوت، «واقع الإيرادات والنفقات الجارية للسلطة الوطنية الفلسطينية في ظل المعوقات الإسرائيلية»، **مجلة الجامعة الإسلامية** (سلسلة الدراسات الإنسانية)، المجلد 17، العدد 1 (يناير 2009)، ص 753-807.

49. *Report Gaza Trade Terminals 2007 Annual*, op. cit., 22.

50. «أثر الحصار في قطاع الإنشاءات في محافظات غزة»، اتحاد المقاولين الفلسطينيين، يناير 2008، انظر:

http://www.pcu.org.ps/ar/?page=news_det&id=64

51. ماهر تيسير الطباع، «سبع سنوات و عمال غزة ما زالوا يتذوقون مرارة الحصار»، وكالة معاً الإخبارية، 2/ 5/ 2013، انظر:

http://www.maannews.net/Arb/ViewDetails.aspx?ID=591139

52. إحصاءات جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني بمناسبة اليوم العالمي للسكان، 11/ 7/ 2011.

53. «تقرير النتائج الأساسية لمسح القوى العاملة في دورة الربع الأخير لعام 2012»، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فبراير 2012.

54. "UNCTAD Assistance to the Palestinian People," op. cit., 2

55. «منظمة العمل الدولية: معدّل البطالة في قطاع غزة يفوق بثلاثة أضعاف المعدل الإقليمي»، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 7/ 9/ 2012، انظر:

http://www.alzaytouna.net/permalink/24187.html#.PDE8Z6z63

56. «تقرير الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة»، وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، الأراضي الفلسطينية المحتلة، يونيو 2011.

57. للمزيد حول تصريحات سامي مشعشع مدير عام الإعلام في الأونروا، انظر:

http://www.unrwa.org/ainside.php?tag_id=123

58. «الحصار يجمّد مصالح البنوك في قطاع غزة»، موقع شباب الأعمال الفلسطيني، 17/ 7/ 2010، انظر: http://pbf.org.ps/site/?q=youths/page/1446

59. سامي أبو شمالة، «أزمة الجهاز المصرفي الفلسطيني»، موقع الجامعة الإسلامية بغزة، 24/ 10/ 2010. انظر:

http://www.iugaza.edu.ps/ar/ColgUpload/Documents/%D8

60. إبراهيم جابر ومحمد غانم، «دور القطاع المصرفي الفلسطيني في مواجهة آثار الحرب والحصار على غزة»، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر **رؤية تنموية لمواجهة آثار الحرب والحصار على غزة**، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، 23-24/ 5/ 2010.

61. انظر:

Jean Pictet, "Commentary: IV Geneva Convention Relative to the Protection of Civilian Persons in Time of War," ICRC, Geneva, 1958, p. 228.

62. تنص على هذا الحق معظم وثائق حقوق الإنسان على المستوى العالمي، ولاسيما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المادة (13)، أما على المستوى الإقليمي فيمكن الرجوع إلى المادة (2) من البروتوكول الأول الخاص بالميثاق الأوروبي لحقوق الإنسان، وكذلك المادة (22) من الميثاق الأمريكي لحقوق الإنسان، والمادة (12) من الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

63. «الإغلاق الإسرائيلي لقطاع غزة: دراسة قانونية وتوثيقية»، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، غزة، أبريل 1996، ص 34.

64. تعد لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب من أهم آليات الأمم المتحدة لمراقبة مدى التزام دول العالم باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبات القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وقد تشكلت اللجنة تطبيقاً للمادة (17) من اتفاقية منع التعذيب والمعاملة السيئة والحاطة بالكرامة. جدير بالذكر أن هذه الاتفاقية قد عرضت على الدول للتصديق عليها بتاريخ 10/ 12/ 1984، ودخلت حيز التنفيذ بعد أن صادقت عليها 58 دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتاريخ 26/ 6/ 1987.

65. انظر:

International Human Rights Instruments, United Nations, HRI/GEN/1/Rev.9 (Vol. I) 27 May 2008, p. 223.

66. تقرير البروفيسور ريتشارد فولك، مقرر الأمم المتحدة الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، A/HRC/16/72، الصادر في 10 يناير 2011، باللغة العربية.

نبذة عن المؤلف

فضل عصام المزيني: حاصل على شهادتي الدكتوراه والماجستير في العلوم السياسية، من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة في عامي 2010 و2004 على التوالي، وعلى شهادة البكالوريوس في التخصص نفسه، من كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية في جامعة الأزهر في غزة عام 2000. وهو يعمل باحثاً في قضايا حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي منذ عام 2006، في المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان.

نشرت له العديد من الدراسات، منها: «الحق في السكن: حالة أصحاب المنازل المدمرة خلال العدوان الحربي الإسرائيلي على قطاع غزة 2008 - 2009» (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ديسمبر 2012)، و«ممنوعون من التعليم» (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، نوفمبر 2009)، و«الطواقم الطبية الفلسطينية ومهمة نقل وإسعاف القتلى والجرحى والمرضى» (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، يناير 2009)، و«تدمير اقتصاد قطاع غزة» (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، يونيو 2008)، و«عام على تطبيق اتفاقية المعابر: عام آخر من معاناة السكان المدنيين الفلسطينيين: دراسة حول آثار اتفاقية المعابر على سكان قطاع غزة» (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، ديسمبر 2006).

صدر من سلسلة دراسات استراتيجية

13.	ماجد كيَّالي	المشروع «الشرق أوسطي»: أبعاده - مرتكزاته - تناقضاته
14.	حسين عبدالله	النفط العربي خلال المستقبل المنظور: معالم محورية على الطريق
15.	مفيد الزيدي	بدايات النهضة الثقافية في منطقة الخليج العربي في النصف الأول من القرن العشرين
16.	عبدالمنعم السيد علي	دور الجهاز المصرفي والبنك المركزي في تنمية الأسواق المالية في الدول العربية
17.	ممدوح محمود مصطفى	مفهوم «النظام الدولي» بين العلمية والنمطية
18.	محمد مطر	الالتزام بمعايير المحاسبة والتدقيق الدولية كشرط لانضمام الدول إلى منظمة التجارة العالمية
19.	أمين محمود عطايا	الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية
20.	سالم توفيق النجفي	الأمن الغذائي العربي: المتضمنات الاقتصادية والتغيرات المحتملة (التركيز على الحبوب)
21.	إبراهيم سليمان المهنا	مشروعات التعاون الاقتصادي الإقليمية والدولية مجلس التعاون لدول الخليج العربية: خيارات وبدائل
22.	عماد قدورة	نحو أمن عربي للبحر الأحمر
23.	جلال عبدالله معوض	العلاقات الاقتصادية العربية - التركية
24.	عادل عوض وسامي عوض	البحث العلمي العربي وتحديات القرن القادم: برنامج مقترح للاتصال والربط بين الجامعات العربية ومؤسسات التنمية
25.	محمد عبدالقادر محمد	استراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل
26.	ظاهر محمد صكر الحسناوي	الرؤية الأمريكية للصراع المصري - البريطاني: من حريق القاهرة حتى قيام الثورة

27.	صالح محمود القاسم	الديمقراطية والحرب في الشرق الأوسط خلال الفترة 1945 - 1989
28.	فايز سارة	الجيش الإسرائيلي: الخلفية، الواقع، المستقبل
29.	عدنان محمد هياجنة	دبلوماسية الدول العظمى في ظل النظام الدولي تجاه العالم العربي
30.	جلال الدين عزالدين علي	الصراع الداخلي في إسرائيل (دراسة استكشافية أولية)
31.	سعد ناجي جواد وعبدالسلام إبراهيم بغدادي	الأمن القومي العربي ودول الجوار الأفريقي
32.	هيل عجمي جميل	الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية: الحجم والاتجاه والمستقبل
33.	كمال محمد الأسطل	نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
34.	عصام فاهم العامري	خصائص ترسانة إسرائيل النووية وبناء «الشرق الأوسط الجديد»
35.	علي محمود العائدي	الإعلام العربي أمام التحديات المعاصرة
36.	مصطفى حسين المتوكل	محددات الطاقة الضريبية في الدول النامية مع دراسة للطاقة الضريبية في اليمن
37.	أحمد محمد الرشيدي	التسوية السلمية لمنازعات الحدود والمنازعات الإقليمية في العلاقات الدولية المعاصرة
38.	إبراهيم خالد عبدالكريم	الاستراتيجية الإسرائيلية إزاء شبه الجزيرة العربية
39.	جمال عبدالكريم الشلبي	التحول الديمقراطي وحرية الصحافة في الأردن
40.	أحمد سليم البرصان	إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية وحرب حزيران/ يونيو 1967

41.	حسن بكر أحمد	العلاقات العربية - التركية بين الحاضر والمستقبل
42.	عبدالقادر محمد فهمي	دور الصين في البنية الهيكلية للنظام الدولي
43.	عوني عبدالرحمن السبعاوي وعبدالجبار عبد مصطفى النعيمي	العلاقات الخليجية - التركية: معطيات الواقع، وآفاق المستقبل
44.	إبراهيم سليمان مهنا	التحضر وهيمنة المدن الرئيسية في الدول العربية: أبعاد وآثار على التنمية المستدامة
45.	محمد صالح العجيلي	دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة في الجغرافيا السياسية
46.	موسى السيد علي	القضية الكردية في العراق: من الاستنزاف إلى تهديد الجغرافيا السياسية
47.	سمير أحمد الزبن	النظام العربي: ماضيه، حاضره، مستقبله
48.	الصوفي ولد الشيباني ولد إبراهيم	التنمية وهجرة الأدمغة في العالم العربي
49.	باسيل يوسف باسيل	سيادة الدول في ضوء الحماية الدولية لحقوق الإنسان
50.	عبدالرزاق فريد المالكي	ظاهرة الطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة: أسبابه واتجاهاته - مخاطره وحلوله (دراسة ميدانية)
51.	شذا جمال خطيب	الأزمة المالية والنقدية في دول جنوب شرقي آسيا
52.	عبداللطيف محمود محمد	موقع التعليم لدى طرفي الصراع العربي - الإسرائيلي في مرحلة المواجهة المسلحة والحشد الأيديولوجي
53.	جورج شكري كتن	العلاقات الروسية-العربية في القرن العشرين وآفاقها
54.	علي أحمد فياض	مكانة حق العودة في الفكر السياسي الفلسطيني
55.	مصطفى عبدالواحد الولي	أمن إسرائيل: الجوهر والأبعاد
56.	خيرالدين نصر عبدالرحمن	آسيا مسرح حرب عالمية محتملة
57.	عبدالله يوسف سهر محمد	مؤسسات الاستشراق والسياسة الغربية تجاه العرب والمسلمين

.58	علي أسعد وطفة	واقع التنشئة الاجتماعية واتجاهاتها: دراسة ميدانية عن محافظة القنيطرة السورية
.59	هيثم أحمد مزاحم	حزب العمل الإسرائيلي 1968 - 1999
.60	منقذ محمد داغر	علاقة الفساد الإداري بالخصائص الفردية والتنظيمية لموظفي الحكومة ومنظماتها (حالة دراسية من دولة عربية)
.61	رضا عبدالجبار الشمري	البيئة الطبيعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والاستراتيجية المطلوبة
.62	خليل إسماعيل الحديثي	الوظيفية والنهج الوظيفي في نطاق جامعة الدول العربية
.63	علي سيد فؤاد النقر	السياسة الخارجية اليابانية دراسة تطبيقية على شرق آسيا
.64	خالد محمد الجمعة	آلية تسوية المنازعات في منظمة التجارة العالمية
.65	عبدالخالق عبدالله	المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة
.66	إسماعيل عبدالفتاح عبدالكافي	التعليم والهوية في العالم المعاصر (مع التطبيق على مصر)
.67	الطاهرة السيد محمد حمية	سياسات التكيف الاقتصادي المدعمة بالصندوق أو من خارجه: عرض للدراسات
.68	عصام سليمان الموسى	تطوير الثقافة الجماهيرية العربية
.69	علي أسعد وطفة	التربية إزاء تحديات التعصب والعنف في العالم العربي
.70	أسامة عبدالمجيد العاني	المنظور الإسلامي للتنمية البشرية

.71	حمد علي السليطي	التعليم والتنمية البشرية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية: دراسة تحليلية
.72	سرمد كوكب الجميل	المؤسسة المصرفية العربية: التحديات والخيارات في عصر العولمة
.73	أحمد سليم البرصان	عالم الجنوب: المفهوم وتحدياته
.74	محمد عبدالمعطي الجاويش	الرؤية الدولية لضبط انتشار أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط
.75	مازن خليل غرايبة	المجتمع المدني والتكامل: دراسة في التجربة العربية
.76	تركي راجي الحمود	التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية في دولة قطر (دراسة ميدانية)
.77	أبوبكر سلطان أحمد	التحول إلى مجتمع معلوماتي: نظرة عامة
.78	سلمان قادم آدم فضل	حق تقرير المصير: طرح جديد لمبدأ قديم دراسة لحالات أريتريا - الصحراء الغربية - جنوب السودان
.79	ناظم عبدالواحد الجاسور	ألمانيا الموحدة في القرن الحادي والعشرين: صعود القمة والمحددات الإقليمية والدولية
.80	فيصل محمد خير الزراد	الرعاية الأسرية للمسنين في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة نفسية اجتماعية ميدانية في إمارة أبوظبي
.81	جاسم يونس الحريري	دور القيادة الكاريزمية في صنع القرار الإسرائيلي: نموذج بن جوريون
.82	علي محمود الفكيكي	الجديد في علاقة الدولة بالصناعة في العالم العربي والتحديات المعاصرة

83.	عبدالمنعم السيد علي	العولمة من منظور اقتصادي وفرضية الاحتواء
84.	إبراهيم مصحب الدليمي	المخدرات والأمن القومي العربي (دراسة من منظار سوسيولوجي)
85.	سيار كوكب الجميل	المجال الحيوي للخليج العربي: دراسة جيواستراتيجية
86.	منار محمد الرشواني	سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن
87.	محمد علي داهش	اتجاهات العمل الوحدوي في المغرب العربي المعاصر
88.	محمد حسن محمد	الطاقة النووية وآفاقها السلمية في العالم العربي
89.	رضوان السيد	مسألة الحضارة والعلاقة بين الحضارات لدى المثقفين المسلمين في الأزمنة الحديثة
90.	هوشيار معروف	التنمية الصناعية في العالم العربي ومواجهة التحديات الدولية
91.	محمد الدعمي	الإسلام والعولمة: الاستجابة العربية - الإسلامية لمعطيات العولمة
92.	أحمد مصطفى جابر	اليهود الشرقيون في إسرائيل: جدل الضحية والجلاد
93.	هاني أحمد أبوقديس	استراتيجيات الإدارة المتكاملة للموارد المائية
94.	محمد هشام خواجكية وأحمد حسين الرفاعي	القطاع الخاص العربي في ظل العولمة وعمليات الاندماج: التحديات والفرص
95.	ثامر كامل محمد ونبيل محمد سليم	العلاقات التركية - الأمريكية والشرق الأوسط في عالم ما بعد الحرب الباردة
96.	مصطفى عبدالعزيز مرسي	الأهمية النسبية لخصوصية مجلس التعاون لدول الخليج العربية

97.	علي مجيد الحمادي	الجهود الإنمائية العربية وبعض تحديات المستقبل
98.	آرشاك بولاديان	مسألة أصل الأكراد في المصادر العربية
99.	خليل إبراهيم الطيار	الصراع بين العلمانية والإسلام في تركيا
100.	جهاد حرب عودة	المجلس التشريعي الفلسطيني للمرحلة الانتقالية: نحو تأسيس حياة برلمانية
101.	محمد علي داهش ورواء زكي يونس	اتحاد المغرب العربي ومشكلة الأمن الغذائي: الواقع ومتطلبات المستقبل
102.	عبدالله المجيدل	حقوق الطفل الاجتماعية والتربوية: دراسة ميدانية في سوريا
103.	حسام الدين ربيع الإمام	البنك الدولي والأزمة المائية في الشرق الأوسط
104.	شريف طلعت السعيد	مسار التجربة الحزبية في مصر (1974 - 1995)
105.	علي عباس مراد	مشكلات الأمن القومي: نموذج تحليلي مقترح
106.	عمار جفال	التنافس التركي - الإيراني في آسيا الوسطى والقوقاز
107.	فتحي درويش عشيبة	الثقافة الإسلامية للطفل والعولمة
108.	عدي قصيور	حماية حقوق المساهمين الأفراد في سوق أبوظبي للأوراق المالية
109.	عمر أحمد علي	جدار الفصل في فلسطين: فكرته ومراحله - آثاره - وضعه القانوني
110.	محمد خليل الموسى	التسويات السلمية المتعلقة بخلافة الدول وفقاً لأحكام القانون الدولي
111.	محمد فايز فرحات	مجلس التعاون لدول الخليج العربية وعملية التكامل في منطقة المحيط الهندي: نحو سياسة خليجية جديدة

.127	ثامر كامل محمد	الأخلاقيات السياسية للنظام العالمي الجديد ومعضلة النظام العربي
.128	فاطمة حافظ	تمكين المرأة الخليجية: جدل الداخل والخارج
.129	مصطفى علوي سيف	استراتيجية حلف شمال الأطلسي تجاه منطقة الخليج العربي
.130	محمد بوبوش	قضية الصحراء ومفهوم الحكم الذاتي: وجهة نظر مغربية
.131	راشد بشير إبراهيم	التحقيق الجنائي في جرائم تقنية المعلومات: دراسة تطبيقية على إمارة أبوظبي
.132	سامي الخزندار	تطور علاقة حركات الإسلام السياسي بالبيئتين الإقليمية والدولية
.133	محمد عبدالحميد داود	الإدارة المتكاملة والتنمية المستدامة للموارد المائية لدى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
.134	عبدالله عبدالكريم عبدالله	تسوية نزاعات الاستثمار الأجنبي: دراسة في اتفاقية واشنطن لتسوية نزاعات الاستثمار ونطاق أعمالها
.135	أحمد محمود الأسطل	تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في مجال قياسات الرأي العام: مسح لأساليب الممارسة وللرأي العام
.136	محسن محمد صالح	النهوض الماليزي: قراءة في الخلفيات ومعالم التطور الاقتصادي
.137	رضوان زيادة	الإسلام السياسي في سوريا
.138	رضا عبدالسلام علي	اقتصاديات استثمار الفوائض النفطية: دراسة مقارنة وتطبيقية على المملكة العربية السعودية
.139	عبدالوهاب الأفندي	أزمة دارفور: نظرة في الجذور والحلول الممكنة

140. حسين عبد المطلب الأسرج — دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية في الدول العربية
141. خالد حامد شنيكات — عمليات حفظ السلام: دراسة في التطورات وسياقاتها المستقبلية
142. محمد يونس — تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة في حماية البيئة
143. عبد العالي حور — حقوق الإنسان في الشراكة الأورومتوسطية
144. مسعود ضاهر — المستعربون اليابانيون والقضايا العربية المعاصرة
145. شيرين أحمد شريف — القطاع الزراعي في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة اقتصادية تحليلية
146. شريف شعبان مبروك — صناديق الثروة السيادية بين التحديات الغربية والآفاق الخليجية
147. عبدالجليل زيد المرهون — أمن الخليج: العراق وإيران والمتغير الأمريكي
148. صباح نعوش — منطقة التجارة الحرة الخليجية - الأوربية
149. محمد المختار ولد السعد ومحمد عبدالحي — تجربة التحول الديمقراطي في موريتانيا: السياق – الوقائع – آفاق المستقبل
150. محمد سيف حيدر — اليمن ومجلس التعاون لدول الخليج العربية: البحث عن الاندماج
151. بشارة خضر — عملية الاندماج الأوربي: النشأة – العقبات – التحديات المستقبلية
152. محمد صفوت الزيات — القرصنة في القرن الإفريقي: تنامي التهديدات وحدود المواجهات
153. محمد عبدالرحمن العسومي — التنمية الصناعية في دول الخليج العربية في ظل العولمة

154.	فواز جرجس	أوباما والشرق الأوسط: مقاربة بين الخطاب والسياسات
155.	طه حميد حسن العنبكي	العراق بين اللامركزية الإدارية والفيدرالية
156.	جاسم حسين علي	مكانة الدولار في ظل تنامي عملات عالمية أخرى
157.	محمد شوقي عبد العال	فض المنازعات في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية مقارنة بتجارب منظمات إقليمية
158.	إبراهيم علي المنصوري	تقييم الرعاية النفسية للأحداث الجانحين في دولة الإمارات العربية المتحدة
159.	سيرجي شاشكوف	العلاقات الروسية - الإيرانية: إلى أين؟
160.	أحمد مبارك سالم	الشرطة المجتمعية في إطار استراتيجية خليجية موحدة
161.	عبدالجليل زيد المرهون	السياسة الروسية تجاه الخليج العربي
162.	حمدي عبدالرحمن حسن	الاتحاد الأفريقي والنظام الأمني الجديد في أفريقيا
163.	نوزاد عبدالرحمن الهيتي	الدور التنموي للمنظمات غير الحكومية: الجمعيات النسائية الخليجية نموذجاً
164.	عمار محمد سلو العبادي	محددات السياسة النفطية الإنتاجية والسعرية للمملكة العربية السعودية
165.	عبداللطيف محمد الشامسي	صناعة التعليم: نحو بناء مجتمع الاقتصاد المعرفي الإماراتي
166.	شريف شعبان مبروك	السياسة الخارجية الإيرانية في أفريقيا
167.	محمد مصطفى الخياط	هيكلية قوانين الطاقة المتجددة
168.	الشفيع عمر حسنين	الصحافة الإلكترونية: المفهوم والخصائص والانعكاسات

169. سيد أحمد قوجيلي — تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي
170. عطا محمد زهرة — يهودية إسرائيل: رؤية مستقبلية
171. وليد بن نايف السديري — العقلانية في سلوك التصويت الانتخابي
172. خالد حامد شنيكات — المنظمات غير الحكومية والسياسة العالمية: دراسة في الأبعاد التمويلية
173. عمار محمد سلو العبادي — تقنيات استكشاف النفط والغاز وعوائدها الاقتصادية في منطقة الخليج العربي
174. باسم برقاوي — ضمان الجودة في التعليم العالي: حالة دولة الإمارات العربية المتحدة
175. صباح نعموش — التنمية التكنولوجية الخليجية
176. مريم سلطان لوتاه — أمن الخليج: التحديات الراهنة والسيناريوهات المستقبلية
177. عقيل سعيد محفوض — تركيا والغرب: المفاضلة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية
178. حازم حسن الجمل — التطبيقات العسكرية المحتملة لتقنية النانو وسبل مواجهة مخاطرها
179. ريما الصبان — الحداثة والتطور وتأثيرهما في العادات والتقاليد في المجتمعات الخليجية
180. محمد الأمين البشرى — التخطيط الأمني لمكافحة المخدرات في دولة الإمارات العربية المتحدة
181. حسين عبد المطلب الأسرج — تفعيل دور المشروعات الاقتصادية المشتركة في تحقيق الأمن الغذائي العربي

182. ربيع محمد يحيى — الغاز الطبيعي الإسرائيلي بين تقليص التبعية والانعكاسات الإقليمية (2000 - 2013)

183. التجاني بولعوالي — صورة الإسلام في المقاربة الأكاديمية الأوروبية: المقاربة الأكاديمية الهولندية نموذجاً

184. محمد عبدالقادر خليل — الأبعاد الأمنية والعسكرية للعلاقات الخليجية-التركية

185. عزمي محمد الغايش — الوقود الحيوي بين أزمة الغذاء وأزمة الطاقة

186. عبدالسلام محمد البلوشي — بوصلة الشركة: محاولة لتحديد المصلحة التي تبتغيها الشركة (دراسة قانونية مقارنة)

187. فضل عصام المزيني — أوضاع قطاع غزة الاقتصادية والاجتماعية في ظل الحصار الإسرائيلي

قواعد النشر

أولاً: القواعد العامة

1. تقبل البحوث ذات الصلة بالدراسات الاستراتيجية، وباللغة العربية فقط.

2. يشترط ألا يكون البحث قد سبق نشره، أو قُدم للنشر في جهات أخرى.

3. يراعى في البحث اعتماد الأصول العلمية والمنهجية المتعارف عليها في كتابة البحوث الأكاديمية.

4. يتعيّن ألا يزيد عدد صفحات البحث على 50 صفحة مطبوعة (نحو 15000 كلمة)، بما في ذلك الهوامش، والمراجع، والملاحق.

5. يقدم البحث مطبوعاً بلغة سليمة في نسخة واحدة، ورقية أو إلكترونية.

6. يرفق الباحث بياناً موجزاً بسيرته العلمية، وملخصاً للبحث (في حدود 300 كلمة)، ووسائل الاتصال به (عنوان البريد الإلكتروني، وأرقام الهواتف، والعنوان البريدي).

7. على الباحث أن يقدم موافقة الجهة التي قدمت له دعماً مالياً، أو مساعدة علمية (إن وجدت).

8. تكتب الهوامش بأرقام متسلسلة، وتوضع في نهاية البحث.

9. توضع الجداول والرسوم البيانية في متن البحث حسب السياق، ويتم تحديد مصادرها أسفلها.

10. يراعى عند كتابة الهوامش توافر البيانات التوثيقية التالية جميعها وبالترتيب نفسه:

الكتب: المؤلف، **عنوان الكتاب** (مكان النشر: دار النشر، سنة النشر)، الصفحة.

الدوريات: المؤلف، «عنوان البحث»، اسم الدورية، العدد (مكان النشر: تاريخ النشر)، الصفحة.

11. تقوم هيئة التحرير بمراجعة البحث، وتعديل المصطلحات بالشكل الذي لا يخل بمحتوى البحث أو مضمونه

12. يقدم المركز لمؤلف البحث المجاز نشره مكافأة مالية قدرها 5000 دولار أمريكي، بالإضافة إلى إهدائه 10 نسخ من البحث عند الانتهاء من طباعته بشكله النهائي.

ثانياً: إجراءات النشر

1. ترسل البحوث والدراسات باسم مدير إدارة النشر العلمي، عبر البريد الإلكتروني (pubdis@ecssr.ae)، أو البريد العادي (ص.ب 4567، إدارة النشر العلمي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة).

2. يتم إخطار الباحث بما يفيد وصول بحثه خلال أسبوع من تاريخ التسلم.

3. إذا حاز البحث الموافقة الأولية لهيئة التحرير، ترسل اتفاقية النشر الخاصة بالسلسلة إلى الباحث لتوقيعها.

4. يرسل البحث إلى محكمَين اثنين من ذوي الاختصاص في مجال البحث.

5. في حالة ورود ملاحظات من المحكمين، ترسل الملاحظات إلى الباحث لإجراء التعديلات اللازمة، على أن تعاد خلال مدة أقصاها شهر واحد.

6. تصبح البحوث والدراسات المنشورة ملكاً لمركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ولا يحق للباحث إعادة نشرها في مكان آخر من دون الحصول على موافقة كتابية من المركز.

7. المركز غير مسؤول عن إرجاع البحوث التي يتقرر الاعتذار عن عدم نشرها ضمن السلسلة، كما أنه غير ملزم بإبداء أسباب عدم النشر.

قسيمة اشتراك في سلسلة

دراسات استراتيجيـة

الاسم : ....

المؤسسة : ....

العنـوان : ....

ص. ب : .... المـدينـــة : ....

الرمز البريدي : ....

الـــدولـة : ....

هـــاتـف : .... فـاكـــس : ....

البريد الإلكتروني : ....

بدء الاشتراك: (من العدد: .... إلى العدد : ....

رسوم الاشتراك*

للأفـراد:	220 درهماً	60 دولاراً أمريكياً
للمؤسسات:	440 درهماً	120 دولاراً أمريكياً

- ☐ للاشتراك من داخل الدولة يقبل الدفع النقدي، والشيكات، والحوالات النقدية.
- ☐ للاشتراك من خارج الدولة تقبل الحوالات المصـرفية فقط، مع تحمل المشترك تكاليف التحويل.
- ☐ في حالة الحوالة المصـرفية، يرجـى تحويـل قيمـة الاشـتراك إلى حسـاب مركـز الإمـارات للدراسـات والبحوث الاستراتيجية رقم 1950050565 - بنك أبوظبي الوطني - فـرع الخالديـة، ص. ب : 46175 أبـــوظبي - دولـــة الإمـــارات العربيـــة المتحـــدة - الـــرقم الـــدولي للحـــساب البنكـــي (IBAN): AE660350000001950050565
- ☐ يمكن الاشتراك عبر موقعنا على الإنترنت (www.ecssr.ae) باستعمال بطاقتي الائتمان Visa و Master Card.

لمزيد من المعلومات حول آلية الاشتراك يرجى الاتصال:

قسم الإصدارات

ص.ب: 4567 أبوظبي ـ دولة الإمارات العربية المتحدة

هاتف: 4044445 (9712) فاكس: 4044443 (9712)

البريد الإلكتروني: books@ecssr.ae

الموقع على الإنترنت: http://www.ecssr.ae

* تشمل رسوم الاشتراك الرسوم البريدية، وتغطي تكلفة اثني عشر عدداً من تاريخ بدء الاشتراك.

ISSN 1682-1203





مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

ص.ب: 4567 - أبوظبي - إ.ع.م. - هاتف: 4044541 -2-971 - فاكس: 4044542 -2-971 - E-mail: pubdis@ecssr.ae